ابن بابشاذ ونحو الكوفة

فى كتابه

(شرح المقدمة المحسبة)

ت ٤٦٩ هـ

" جمع وتحليل "

إعداد

دكتور/ مصطفى محمد سليم

أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الذى مدحه ربه بقوله : ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾[1] ورضى الله عن أصحابه والتابعين ، وسلم تسليما كثيرا .

وبعد

فإن النحاة جميعا أخذوا مادتهم العلمية من مصدر واحد ، وهو العرب الفصحاء الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم ، فمصدرهم واحد ، وإن اختلفوا فيمن أخذوا منهم فى درجة الفصاحة والكثرة ، ولكن ذلك الاختلاف ليس مما يضفى عليهم فروقا متباينة تؤدى إلى الخلل فى اللغة والنحو ، كما نلحظ أن الفراء وهو مع الكسائى زعيما مدرسة الكوفة قد استشهد بما استشهد به من قبل سيبويه حيث تتلمذ الكوفيون على البصريين ، كما تتلمذ بعض البصريين على الكوفيين .

---

١ - سورة النساء من الآية ١١٣ .

والمدرسة الكوفية مدرسة نحوية لها طابعها الخاص بها ، وقد ظهر هذا الطابع الخاص على يد نحاة لهم رأيهم الخاص فى بعض القضايا النحوية ، ومن المعروف أن البداية الحقيقية لهذه المدرسة كانت على يد الكسائى والفراء .

يقول الأستاذ الدكتور / شوقى ضيف : (إنما يبدأ النحو الكوفى بدءاً حقيقيا بالكسائى وتلميذه الفراء ، فهما اللذان رسما صورة هذه النحو ووضعا أسسه وأصوله، وأعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التى يستقل بها عن النحو البصرى ، مرتبين لمقدماته ، ومدققين فى قواعده ، ومتخذين له الأسباب التى ترفع بنيانه)[1] .

ولم يكن الكوفيون أقل رواية من البصريين ، فقد انتقلوا فى البوادى وارتحلوا إلى فصحاء العرب ، كما فعل البصريون ، فقد أخذ الكسائى اللغة والنحو عن قبائل نجد وتهامة والحجاز .

قال القفطى وهو يتحدث عن تنقل الكسائى : (ثم خرج إلى البصرة ، فلقى الخليل وجلس فى حلقته ، فقال له رجل من الأعراب : تركت أسد الكوفة وتميمها وعندهما الفصاحة وجئت

---

١ - المدارس النحوية : ص ١٥٤ .

إلى البصرة ! فقال الخليل : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ)[1] .

ومن الممكن أن نذكر أهم ما تتميز به المدرسة الكوفية عن المدرسة البصرية أن الكوفيين كانوا أكثر قياسا وأوسع استعمالا ، فهم لم يتركوا نصا اعتبروه فصيحا ، فتوسعوا فى القياس على الفصيح ، كما توسعوا فى القياس على القليل النادر ويتساهلون فى الأخذ به .

قال الإمام السيوطى[2] : (اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية ، قال ابن جنى : الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها .... .

وقال الأندلسى فى شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين) .

---

١ - إنباه الرواة : ٢ / ٢٥٨ .

٢ - الاقتراح : ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

ومن هنا يمكن إجمال خصائص الكوفيين فيما يأتى :

١- التوسع فى جمع اللغة ، حيث تسامحوا فى كل ما سمع واستشهدوا به .

٢ - احترام لهجات العرب ، فلم يهملوا منها شيئا .

٣ - الاعتداد بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة .

٤ - الاعتماد على السماع والقياس عمن يثقون فيه .

وفى أثناء قراءتى فى (شرح المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) رأيت بعض مسائل نحوية كوفية تعرض لها هذا النحوى ، لكنه لم يذكرها على منهج واحد ، فأحيانا يصرح بذكر قول الكوفيين ، وتارة يغفل ذكرهم مما دفعنى إلى التعرف على منهجه فى هذا الشأن ، وأجمل أهم الدوافع التى دفعتنى لاختيار هذا البحث فيما يأتى :

١ - التعرف على منهج ابن بابشاذ والطريقة التى اتبعها فى عرض أقوال الكوفيين .

٢ - إبراز المسائل الخلافية التى وردت فى كتابه ولم يصرح بذكر الكوفيين فيها .

٣ - وضع (شرح المقدمة المحسبة) بين المؤلفات التى ينبغى أن يعنى بالبحث فيها كشأن غيرها من المؤلفات التى نالت حظا من البحث والدراسة .

٤ - استخراج آراء الكوفيين من هذا الكتاب فى بحث مستقل بعد أن كانت مبثوثة فيه .

٥ - ربط ما ذكره ابن بابشاذ بأقوال النحاة فى المصنفات الأخرى من الأقدمين والمحدثين .

٦ - توضيح الرأى الراجح من أقوال البصريين أو الكوفيين حيث إن ابن بابشاذ مال إلى قول البصريين فى كل مسألة غالبا .

٧ - ذكر مسائل خلافية بين الكوفيين والبصريين أثبتها ابن بابشاذ فى شرح المقدمة المحسبة لم ترد فى كتب الخلاف كالإنصاف لأبى البركات الأنبارى .

وقد جاء البحث فى مقدمة وفصلين وخاتمة ، أما المقدمة فقد ذكرت فيها نبذة موجزة عن خصائص المدرسة الكوفية ، والدوافع إلى اختيار هذا الموضوع .

وجاء الفصل الأول فى سبعة مباحث منها ما جاء مختصراً لسبق الكلام فيه .

المبحث الأول عن نسب ابن بابشاذ وحياته ، والمبحث الثانى عن شيوخه ، والثالث عن تلاميذه ، والرابع عن مصنفاته ،

ومن هنا يمكن إجمال خصائص الكوفيين فيما يأتى :

١- التوسع فى جمع اللغة ، حيث تسامحوا فى كل ما سمع واستشهدوا به .

٢ - احترام لهجات العرب ، فلم يهملوا منها شيئا .

٣ - الاعتداد بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة .

٤ - الاعتماد على السماع والقياس عمن يثقون فيه .

وفى أثناء قراءتى فى (شرح المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) رأيت بعض مسائل نحوية كوفية تعرض لها هذا النحوى ، لكنه لم يذكرها على منهج واحد ، فأحيانا يصرح بذكر قول الكوفيين ، وتارة يغفل ذكرهم مما دفعنى إلى التعرف على منهجه فى هذا الشأن ، وأجمل أهم الدوافع التى دفعتنى لاختيار هذا البحث فيما يأتى :

١ - التعرف على منهج ابن بابشاذ والطريقة التى اتبعها فى عرض أقوال الكوفيين .

٢ - إبراز المسائل الخلافية التى وردت فى كتابه ولم يصرح بذكر الكوفيين فيها .

٣ - وضع (شرح المقدمة المحسبة) بين المؤلفات التى ينبغى أن يعنى بالبحث فيها كشأن غيرها من المؤلفات التى نالت حظا من البحث والدراسة .

٤ - استخراج آراء الكوفيين من هذا الكتاب فى بحث مستقل بعد أن كانت مبثوثة فيه .

٥ - ربط ما ذكره ابن بابشاذ بأقوال النحاة فى المصنفات الأخرى من الأقدمين والمحدثين .

٦ - توضيح الرأى الراجح من أقوال البصريين أو الكوفيين حيث إن ابن بابشاذ مال إلى قول البصريين فى كل مسألة غالبا .

٧ - ذكر مسائل خلافية بين الكوفيين والبصريين أثبتها ابن بابشاذ فى شرح المقدمة المحسبة لم ترد فى كتب الخلاف كالإنصاف لأبى البركات الأنبارى .

وقد جاء البحث فى مقدمة وفصلين وخاتمة ، أما المقدمة فقد ذكرت فيها نبذة موجزة عن خصائص المدرسة الكوفية ، والدوافع إلى اختيار هذا الموضوع .

وجاء الفصل الأول فى سبعة مباحث منها ما جاء مختصراً لسبق الكلام فيه .

المبحث الأول عن نسب ابن بابشاذ وحياته ، والمبحث الثانى عن شيوخه ، والثالث عن تلاميذه ، والرابع عن مصنفاته ،

والخامس عن شرح المقدمة المحسبة ، والسادس عن مذهبه النحوى ، والسابع عن نحو الكوفيين فى شرح المقدمة المحسبة .

واشتمل الفصل الثانى على المسائل الكوفية فى " شرح المقدمة المحسبة " وعددها خمس عشرة مسألة ، والمنهج الذى اتبعته فى عرض هذه المسائل على النحو الآتى :

١ - وضعت عنوانا لكل مسألة .

٢ - ذكرت قول الكوفيين من شرح المقدمة المحسبة .

٣ - أتبعت هذا بذكر الحجة التى احتج بها الكوفيون ودليل قولهم.

٥ - أثبت أقوال النحاة الواردة فى مصنفاتهم والتى تتعلق بمسألة الخلاف .

٦ - رجحت القول الراجح فى كل مسألة .

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث ، كما ذكرت فهرساً لأهم المراجع التى عدت إليها فى إعداد هذا البحث .

وما توفيقى إلا بالله ...

الباحث

أ. د / مصطفى محمد سليم

أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية

الفصل الأول

ابن بابشاذ

حياته ونظرات

فى كتابه

(شرح المقدمة المحسبة)

المبحث الأول

نسبه وحياته

ابن بابشاذ هو : أبو الحسن بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم النحوى المصرى [١] . أحد الأئمة فى فنون العربية ، و " بابشاذ " كلمة أعجمية معناها : " الفرح والسرور" . أصله من العراق ، قدم أبوه مصر ، كان جوهريا ، تعلم ابن بابشاذ فى العراق ، وأخذ عن علمائها ، ثم رجع إلى مصر ، وولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء فى الديار المصرية ، ليصلح ما يجد فيها من لحن خفى ، وكان له على ذلك رزق سنى ، مع رزقه على التصدر للإقراء فى جامع عمرو بن العاص .

ثم استغنى وتزهد . ولزم غرفة بجامع عمرو منقطعا للعبادة حتى مات .

يقول القفطى فى سبب زهده : (وذكر أن سبب تزهد طاهر بن بابشاذ – رحمه الله – أنه كان له قط قد أنس به وربّاه أحسن تربية ، فكان طاهر الخلق لا يخطف شيئا ، ولا يؤذى على

---

١ – إنباه الرواة : ٢ / ٩٥ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٧ ، والأعلام ٣ / ٢٢٠ ، ونشأة النحو ، ص ١٦٦ .

عادة القطط ، وأنه يوما اختطف من يده فرخ حمام مشوى ، فعجب له ، ثم عاد بعد أن غاب ساعة فاختطف فرخا آخر وذهب ، فتبعه الشيخ إلى خرق فى البيت ، فرآه قد دخل الخرق ، وقفز إلى سطح بيت قريب ، وقد وضع الفرخ بين يدى قط هناك ، فتأمله الشيخ فإذا القط أعمى مفلوج لا يقدر إلى الانبعاث فتعجب ، وحضره قلبه ، وقال : من لم يقطع بهذا القط ، وقد سخر له غيره يأتيه برزقه ، ويخرج عن عادته المعهودة منه لإيصال الراحة إليه لجدير ألا يقطع بى)[1] .

وظل منقطعا للعبادة حتى خرج ذات ليلة من الغرفة ، فزلت رجله فسقط إلى سطح الجامع فمات . قال القفطى مات سنة ٤٥٤ هـ . وقال السيوطى : مات سنة ٤٦٩ هـ أو ٤٥٤ هـ . وذكر الزركلى أنه مات سنة ٤٦٩ هـ . وذكر الشيخ محمد الطنطاوى التاريخ الأخير .

ويبدو أن أرجح هذه الأقوال أنه مات سنة ٤٦٩ هـ . لاتفاق غير واحد من أصحاب التراجم على ذكره .

* * * * *

١ - إنباه الرواة : ٢ / ٩٦ - ٩٧ .

المبحث الثانى

شيوخه

لم تذكر كتب التراجم الكثير عن الشيوخ الذين التقى بهم ، وأخذ عنهم ، ولكن نذكر منهم :

١ - أحمد بن بابشاذ :

أحمد بن بابشاذ أبو الفتح الجوهرى ، إمام شهير عراقى الأصل ، راوى التذكرة ، قرأ عليه بمضمونها يحيى بن على الخشاب ، وسمعها منه ورواها هو كذلك عن ابن غلبون ، وهو والد طاهر النحوى صاحب المقدمة المشهورة ، مات سنة ٤٤٤ هـ أو ٤٤٥ هـ[1] .

٢ - الحوفى :

على بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن النحوى الحوفى المصرى ، عالم بالنحو والتفسير قيم بعلل العربية أتم قيام . ومن أهل حوف مصر ، قرأ على أبى بكر الأدفوى ، صنف : إعراب القرآن ، والبرهان فى تفسير القرآن ، والموضح فى النحو ، مات سنة ٤٣٠ هـ[2] .

١ - طبقات القراء : ١ / ٤٠ ، ولسان الميزان : ١ / ١٣٩ .

٢ - إنباه الرواة : ٢ / ٢١٩ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٤٠ .

٣ ـ الخطيب التبريزى :

يحيى بن على بن محمد بن الحسن بن بسطام الشي
التبريزى الخطيب ، كان له معرفة تامة بالأدب والنحو واللغة ، ر
بالشام وسواحله من جماعة من شيوخ الوقت ، وعاد إلى بغدا
وتصدر بها ، تأدب به عالم كثير .

صنف : كتاب شرح الحماسة الكبير ، وشرح الحما
الأوسط ، وشرح الحماسة الصغير ، وشرح المفضليات ، وغيره
مات سنة ٥٠٢ هـ [1] .

٤ ـ الواسطى :

القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى أبو نصر النحو
الضرير ، لقى ببغداد أصحاب أبى على ، وتنقل فى البلاد
واستوطن مصر ، وقرأ عليه أهلها ، وتخرج به ابن بابشاذ ، صنف
كتابا فى النحو ، رتبه على أبواب الجمل ، وشرح من كل با
مسألة ، وشرح اللمع ، وجمل الزجاجى . مات بمصر ، ولم تذك
كتب التراجم عام وفاته . إلا أنه كان حيا قبل عام ٤٦٩ هـ [2] .

---

١ - إنباه الرواة : ٤ / ٢٨ - ٣٠ .

٢ - بغية الوعاة : ٢ / ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين : ٨ / ١٢٣ .

المبحث الثالث

تلاميذه

لقد انتفع بعلم ابن بابشاذ خلق كثير ، يقول ابن خلكان :
(وانتفع الناس بعلمه وتصانيفه) [1] وأذكر منهم :

١ ـ أبو الأصبغ الزهرى :

عيسى بن محمد بن أبى البحر الزهرى .

قال ابن خير بعد أن ذكر كتاب المقدمة فى النحو
لابن بابشاذ : (وشرح الجمل مناولة الشيخ الحاج الحسن
أبو الأصبغ عيسى بن محمد ابن أبى البحر الزهرى رحمه الله عن
مؤلفها أبى الحسن ابن بابشاذ) [2] .

مات أبو الأصبغ فى نحو ٥٣٠ هـ .

٢ ـ ابن الحصّار :

خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد الإمام أبو القاسم بن
النحاس القرطبى عرف بالحصّار ، أستاذ رحال ثقة قرأ بمكة على

---

١ - وفيات الأعيان : ٢ / ٥١٦ .

٢ - فهرست ابن خير : ص ٣١٥ .

أبى معشر عبد الكريم الطبرى ، وبمصر على نصر بن عبد العز
الشيرازى ، وبقرطبة على أبى المطرف . مات سنة ٥١١ [١] .

٣ ـ السعيدى :

محمد بن بركات هلال بن عبد الواحد السعيدى النحو
أبو عبد الله ، أحد فضلاء المصريين ، بارع فى النحو واللغ
والأدب ، أخذ النحو والأدب عن ابن بابشاذ فأتقنه ، وله معرف
بالأخبار والأشعار وتصانيف فى النحو وغيره . مات
سنة ٥٢٠ هـ [٢] .

٤ ـ ابن الفحام

عبد الرحمن بن عتيق بن خلف المقرئ الصقلى النحو
المعروف بابن الفحام من كبار القراء ، وممن رحل من المغرب إل
المشرق فى طلب القراءة على الشيوخ فأدرك بمصر ابن الهاشم
وابن النفيس ، وغيرهما ، وتلمذ لطاهر بن بابشاذ فى النحو ، وأملى
عليه شرح مقدمته بعد أن طلب شرحها منه ، وقد أشار إلى هذا اب
بابشاذ فى شرح المقدمة قال : (ولما كنت أيها الأخ أبا القاس

---

١ - طبقات القراء : ١ / ٢٧٦ .
٢ - بغية الوعاة : ١ / ٥٩ .

عبد الرحمن بن أبى بكر بن أبى سعيد - أدام الله توفيقك
وإرشادك ، وجعل من السعادة فى الدين والدنيا والعلم هداك
وإمدادك - قد أطلعتنى على حالك ، وذكرت أنك لم تسافر من
الإسكندرية - مع قرب توجهه سفرك إلى مقرك - إلا لتحصل ما
أمكن من هذا العلم ، وإن أقرب ذلك قراءة المقدمة المرسومة لهذا
الشأن، وإيثارك تعليق شرحها مختصراً لتنال من ذلك بلغة حين
عودتك بمشيئة الله وعونه ، فتشرع فى التنجز لهذا الشأن بحسب
ما يؤديك إلى اجتهادك ، والله معينك فى ذلك وموفقك ، أجبت
سؤالك إيجاب مثلى لمثلك فى مقصدك) [١] .

من تصانيف ابن الفحام : التجريد فى بغية المريد ، وكان
عالما بالقراءات ووجوهها . مات سنة ٥١٦ هـ [٢] .

* * * * *

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٨٧ - ٨٨ .
٢ - إنباه الرواة : ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ .

المبحث الرابع

مصنفاته

لابن بابشاذ مصنفات نحوية كثيرة ، قال القفطى : (وسار
تصانيفه مثل " المقدمة " فى النحو وشرحها ، وشر
الجمل للزجاجى ، سار كل منها سير الشمس) [1] . وأجمل
فى الآتى : [2]

١ - التعليقة :

ذكرها غير واحد من أصحاب التراجم ، قال القفطى أيض
(وجمع فى حالة انقطاعه تعليقة كبيرة فى النحو ، قيل لنا :
بيضت قاربت خمسة عشر مجلدا وسماها النحاة بعده الذي
وصلت إليهم " تعليق الغرفة " وانتقلت هذه التعليقة إلى تلميذه أ
عبد الله محمد بن بركات السعيدى النحو اللغوى المتص
بموضعه والمتولى للتحرير ... وقيل : إن كل واحد من هؤلاء ك

---

١ - إنباه الرواة : ٢ / ٩٥

٢ - تنظر مؤلفاته فى : فهرست ابن خير : ص ٣١٥ ، وإنباه الرواة : ٢ / ٩٥ ، وبغية الوع
٢ / ١٧ ، وكشف الظنون : ٢ / ١٧٩٤ ، والأعلام : ٣ / ٢٢٠ ، ونشأة النحو ص ١٩

يهبها لتلميذه المذكور ، ويعهد إليه بحفظها ، ولقد اجتهد جماعة
من طلبة الأدب فى انتساخها ، فلم يمكن) [1] .

٢ - شرح الأصول لابن السراج .

٣ - شرح الجمل للزجاجى .

٤ - شرح المقدمة المحسبة

٥ - المفيد فى النحو

٦ - المقدمة [2] .

* * * * *

---

١ - إنباه الرواة : ٢ / ٩٦ .

٢ - تنظر مؤلفاته فى المراجع التى ذكرتها فى الحاشية رقم (٢) من الصفحة السابقة

المبحث الخامس

حول

شرح المقدمة المحسبة

وضع ابن بابشاذ شرحا على كتابه " المقدمة المحس
استجابة لرغبة تلميذه ابن الفحام [1] الذى طلب منه أن يحصل
أمكن من هذا العلم قبل سفره من الإسكندرية ، وحقق الشيخ مط
تلميذه ، قال : (أجبت سؤالك إيجاب مثلى لمثلك فى مقصد
وابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى ورحمته) [2] .

والقرن الخامس الذى عاش فيه ابن بابشاذ شهد كثيرا
الشروح التى جاءت أصولها مجملة خالية من الخلاف النحوى
ولم يتوسع فيها أصحابها بذكر الجزئيات ، ويظهر هذا الإجمال فى
" المفصل " الزمخشرى ، و " الجمل " للزجاجى و " المقدمة
لابن بابشاذ ، لذا قام شراح هذه المؤلفات بذكر الجزئيات ، كما
توسعوا فى إبراز الخلاف النحوى مع ذكر الأدلة والأمثلة التى تؤ
كل فريق .

---

١ - تقدم ذكره قريبا .

٢ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٨٨ .

وحظيت " المقدمة المحسبة " كغيرها من المؤلفات بعدة شروح منها هذا الشرح الذى وضعه ابن بابشاذ على الأصل ، كما شرحها تلميذه ابن الفحام ، وعبد اللطيف البغدادى ، ويحيى بن حمزة العلوى ، وغيرهم .

يقول حاجى خليفة وهو يذكر شراح المقدمة المحسبة : (شرحها الشيخ موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادى ، المتوفى سنة ٦٢٩ هـ والشيخ عبد الرحمن بن عتيق الصقلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ ، ونظمها الشيخ سراج الدين عبد اللطيف بن أبى بكر ، ومن شرحها الحاصر لفوائد مقدمة الظاهر الشيخ الإمام عماد الإسلام يحيى بن حمزة العلوى) [1] .

ولما كان " شرح المقدمة المحسبة " موضوعا على الأصل " المقدمة المحسبة " فقد جاءت أبواب الشرح موافقة أبواب الأصل ، فهو يذكر أولا الأصل من المقدمة ثم يتبعه بالشرح والتفصيل .

---

١ - كشف الظنون : ٢ / ١٧٩٤

وجاء الشرح فى عشرة فصول :

فصل فى الاسم . والثانى فى الفعل ، والثالث فى الحرف ، والرابع فى الرفع والخمس فى النصب ، والسادس فى الجر ، والسابع فى الجزم ، والثامن فى العامل ، والتاسع فى التابع ، والعاشر فى الخط .

وقد ذكر المؤلف بعد تعريف علم النحو الأسباب التى دعته إلى هذا التقسيم فقال : (والطريق إلى تحصيله تكون بإحكام أصوله ، وتقديم الأهم فالأهم من فصوله ، فإن أول كل مطلوب من شئ أصله ، لأن البناء على الأصول ، ومنها تتفرع الفروع ، كما قال بعضهم : إنما منعنا من الوصول تضييع الأصول ، فلما أبطلوا تعطلوا .

وأما قولنا : والأهم منها معرفة عشرة أشياء فلأن مدار الكلام على هذه العشرة ، لا ينفك كلام من جملتها أو بعضها ، فالحاجة داعية إلى معرفتها ، فلذلك أخذ المبتدئ بمعرفتها ، ولأنها تسهل عليه كل ما يأتى بعدها [1] .

* * * * *

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٩١ .

المبحث السادس

مذهبه النحوى

لقد ذكرت كتب التراجم أن ابن بابشاذ من حذاق البصريين [1] ، ومن الذين انتصروا للمذهب البصرى ، فهو بصرى فى أكثر ما عرضه من مسائل النحو ، وبالتتبع لآراء النحاة فى شرح المقدمة المحسبة " رأيت أن ابن بابشاذ وافق البصريين ، وانتصر لهم ، وعلل لأقوالهم ولم يخالف المذهب البصرى إلا فى مسألة واحدة ، وهى علة بناء (الآن) قال : (و " الآن " مبنى لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة ، لأن الموجودة زائدة ، والآن معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذى أنت فيه ، لأنها حد ما بين الزمانين . الماضى والمستقبل ، وقال قوم : بنيت لأنها فعل ماض فى الأصل من : آن يئين إذا حان ، وقال آخرون : إنها خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من غير جهة التعريف فبنيت ، والصحيح هو الأول) [2] .

---

١ - نزهة الألباء : ص ٣١٢ .

٢ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٨٣

ففى هذه المسألة وافق أبا على الفارسى [1] ، وهذا رأى كوفى سار عليه البغداديون .

ومما يدل على ميله إلى المذهب البصرى تصريحه بذكر سيبويه فى مواضع كثيرة من كتابه ولم يخالفه إلا فى مسألة واحدة ، وهى مسألة حذف النون فى قراءة (أتحاجونى) [2] بتخفيف النون [3] حيث ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة هى النون الأولى ، وهذا لا يجوز ، لأنها علامة رفع لا تحذف بعامل ، وذهب ابن بابشاذ إلى أن المحذوفة النون الثانية استخفافا ، وهى نون الوقاية .

قال ابن بابشاذ : (فأما قراءة : (أتحاجونى) بتخفيف النون ، فإن المحذوف هى النون الثانية ، ولا يجوز أن تكون المحذوفة هى النون الأولى ، لأن النون الأولى علامة الرفع لا تزول إلا بعامل ، أو ما يوجب زوالها) [4] .

---

١ - ينظر التبيان : ١ / ٧٧ ، والدر المصون : ١ / ٤٣٢ .

٢ - سورة الأنعام : من الآية ٨٠ .

٣ - القراءة بتخفيف النون لابن عامر ونافع . الكشف : ١ ٤٣٦ .

٤ - شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

ومما يبرز ميله إلى المذهب البصرى قوله على الخلاف فى (إياك) حيث اختار ما ذهب إليه البصريون إلى أن " إيا " اسم مضمر ، والكاف حرف خطاب وضعف ما عداه ، يقول : (ومنها القول المعتمد عليه ، وهو المذكور فى المقدمة أن " إيا " اسم مضمر ، والكاف حرف خطاب ، وهذا القول هو قول الأخفش وقول سيبويه ، وعليه العمدة ، لأنه قد قام الدليل على كون الكاف حرف خطاب ، لارتفاع أن يكون لها موضع من الإعراب) [1] .

كما اختار المذهب البصرى فى ياء النسب أنها حرف ، وليست باسم كما يقول بعض الكوفيين .

يقول رداً المذهب الكوفى : (وهذا غلط فى التأويل عند البصريين ، بل الباء فى (رأيت التيمى) حرف نسب لا موضع له من الإعراب ، وجر عدى إنما هو على حذف مضاف مراد ، كأنه قال : رأيت التيمى عدى ، فعدى مجرور بالإضافة ، لا على ما قالوا من البدل) [2] .

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٥٤

٢ - نفسه : ١ / ٢٧٤ ، وينظر المسألة التاسعة .

ويقول فى تقديم التمييز على عامله : (فمذهب سيبويه أنه لا يجوز تقديمه على عامله ، وهو الصحيح ... فاعرف مذهب سيبويه وتمسك به ، فإن المعتمد عليه)[١] .

ويقول فى إعراب المثنى بالعلامات الفرعية مصححا رأى سيبويه : (والصحيح مذهب سيبويه - رحمه الله - أنها حروف إعراب ، أعنى الألف فى الرفع ، والياء فى النصب والجر ، ولا إعراب فيها ظاهر ولا مقدر ، وإنما هى حروف إعراب وعلامة الإعراب)[٢] .

كما ردَّ مذهب الكوفيين فى رافع المبتدأ والخبر ، واختار أن يكون العامل معنويا وهو الابتداء ، وهو مذهب سيبويه ، قال بعد أن ذكر أقوال النحاة من البصريين والكوفيين : (وقال الكوفيون أن الرافع للمبتدأ هو الخبر ، والرافع للخبر هو المبتدأ .

وهو أيضا أعجب من الأول[٣] لأنه لا يكون الشىء عاملا ومعمولا من جهة واحدة لما فيه من التضاد والصحيح ما قدمنا

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣١٧ - ٣١٩ .

٢ - نفسه : ١ / ١٢٩

٣ - أراد رأى المبرد : أن الرافع للمبتدأ هو الخبر .

ذكره، فاعتمد عليه فى كل مبتدأ وخبر إذا طالبت نفسك بمعرفة الرافع تصب إن شاء الله تعالى)[١] . وعلى هذا نستطيع أن نحكم من خلال مؤلفه " شرح المقدمة المحسبة " إلى أنه بصرى المذهب ، علل لأقوالهم : وانتصر لآرائهم ، إلا أننا نجد / الدكتور شوقى ضيف يذكر أنه كان يمزج بين آراء الكوفيين والبصريين والبغداديين . يقول : (وتدور لابن بابشاذ فى كتب النحو آراء مختلفة يتفق فى طائفة منها مع الكوفيين والبغداديين والبصريين ، مما يدل دلالة واضحة أنه كان يمزج بين كل تلك المذهب)[٢] .

* * * * *

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٤٥ .

٢ - المدارس النحوية : ٣٣٦ .

المبحث السابع

الخلاف النحوى فى

(شرح المقدمة المحسبة)

لقد ضمن ابن بابشاذ كتابه " شرح المقدمة المحسبة " الكثير من آراء النحاة الذين سبقوه ، وهذا يدل على سعة اطلاعه ، ووفرة علمه فى هذا الفن الدقيق ، غير أننا نجد أكثر النحاة ذكرا فى كتابه سيبويه . ولا غرو فى هذا ؛ فالرجل بصرى المذهب ، وفى كثير من المواضع ينتصر لسيبويه وجمهور البصريين ولم يقتصر كتاب " شرح المقدمة المحسبة " على ذكر ما جرى من خلاف بين البصريين والكوفيين فى بعض مسائل أوردها المؤلف ، بل أورد مسائل خلافية جرت بين أصحاب المدرسة الواحدة منها :

ذكر خلافا بين الخليل وسيبويه فى تركيب (لن) وبساطتها ، ورجح قول سيبويه قال : (وفيها قولان : أحدهما أنها مفردة ، والآخر قول الخليل - رحمه الله - أنها مركبة ، أصلها " لا أن " فحذفت الألف والهمزة تخفيفا ، فبقيت " لن " والصحيح قول سيبويه أنها مفردة)[1] .

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٣ .

كما ذكر خلافا بين الخليل وسيبويه فى تركيب " إذن " وبساطتها ، فقال سيبويه : إنها مفردة ، وقال الخليل إنها مركبة من : " إذ أن " ألقيت حركة الهمزة على الذال ، وحذفت الهمزة فصارت " إذن "[1] .

كما ذكر جملة من الخلافات فى كتابه خالف الأخفش فيها قول سيبويه .

منها ما ذكره فى نحو قولنا : ينفعان وينفعون وتنفعين ، فالألف فى المثال الأول ضمير فاعل ، والواو فى المثال الثانى ضمير فاعل ، ثم جاء الخلاف بينهما فى قولنا " تنفعين " فالياء عند سيبويه ضمير وهي الفاعلة . وعند الأخفش حرف يدل على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت[2] كما أجاز الأخفش توسط الحال فى نحو : زيد ضاحكا فى الدار ، فوسطت الحال ، وسيبويه لا يجيزها . قال ابن بابشاذ : (وعلة سيبويه ظاهرة ، وهو أنها قد تقدمت الحال على عاملها المعنوى ، وعليه الأخفش أنه تقديم الحال على أحد الجزأين كلا تقدم)[3] .

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٣٢ .

٢ - نفسه : ١ / ١٥٧ .

٣ - نفسه : ٢ / ٣١٥ .

وغير هذا من المواضع التى خالف فيها الأخفش قول سيبويه [١] .

كما ذكر مواضع خالف فيها المبرد قول سيبويه [٢] . منها الخلاف فى (حاشا) حيث ذهب سيبويه إلى أنها جارة ، وعد المبرد نصبة لاعتقاده فى الفعلية [٣] والذى يعنينا فى هذا المبحث ذكر الخلاف الكوفية التى أوردها ابن بابشاذ فى كتابه " شرح المقدمة المحسبة " حيث إنه لم يلتزم منهجا واحداً فى ذكرها بل أستطيع أن أذكر أنه فى إيراده لهذه الخلافات الكوفية سار فى ثلاثة اتجاهات :

الأول : أنه صرح بذكر الكوفيين فى المسألة ، كما جاء فى أصل اشتقاق (اسم) قال : (وقال الكوفيون : إن الاسم إنما سمى اسما لأنه اشتق من السمو) [٤] ، وقال فى ضمير نصب (إياك) : (ومنها قول الكوفيين : إن الكاف اسم مضمر و " إيا " دعامة للكاف ، ووصلة إليها) [٥] .

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٨٢ ، ٢٥٣ ، ٤١٠ .
٢ - نفسه : ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٦ - ٣١٧ - ٣١٨ .
٣ - نفسه : ١ / ٢٣٩ .
٤ - نفسه : ١ / ٩٧ .
٥ - نفسه : ١ / ١٥٣ .

والثانى : إنه لم يصرح بذكر الكوفيين فى المسألة ، وإنما يقول : " وقد اختلف الناس " وقال : " وقد أجاز بعضهم " من هذه المسائل ما ذكره من خلاف فى إعراب الأسماء الستة ، قال : (وقد اختلف الناس فى هذه الحروف ... ومنهم من يقول : إنها معربة من مكانين بالحرف وبالحركات التى هى قبل هذه الحروف ، وهذا ضعيف . لأنها لو كانت معربة من مكانين أو جهتين ، لاحتاجت إلى معربين أو عاملين وفى عدم القول بذلك دليل على فساده) [١] .

كذلك قوله فى تقديم خبر ليس : (فأما تقديم خبر ليس عليها فلا يجوز لأنها لا تتصرف . وقد أجاز بعضهم ذلك ، وهو ضعيف) [٢] .

والثالث : أنه لم يصرح بذكر الكوفيين . ولا يقول قال قوم ، أو ما أشبه ، وإنما يقول ، ولا يقال ، أو يذكر كلمة " خلاف" من هذه المسائل : تقديم التمييز على عامله ، قال : (فأما وقوع التمييز بعد الفاعل مثل : تفقأ زيد شحما ، وتصبب عرقا ،

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٢٩ .
٢ - نفسه : ٢ / ٣٥٥ .

فإن في تقديم هذا التمييز على عامله خلافا فمذهب سيبويه أنه لا يجوز تقديمه على عامله ، وهو الصحيح)[1] .

ومنها التعجب من السواد والبياض حيث ذكر أن التعجب منها بعد إضافة مصادر إلى المتعجب وعلى هذا أجاز : ما أشد سواد الثوب . قال : (ولا يقال : ما أسود الثوب)[2] .

ويتضح هذا في كل مسألة من مسائل البحث حيث ذكرت في بداية كل مسألة إن كان ابن بابشاذ صرح بذكر الكوفيين أم لم يصرح بذكرهم .

والله المستعان ...

* * * * *

١ - شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣١٧ .

٢ - نفسه : ٢ / ٣٨١ .

الفصل الثاني

مسائل النحو الكوفية

في

شرح المقدمة المحسبة

المسألة الأولى

أصل الاشتقاق

الاسم

هذه إحدى المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، وقد اختار ابن بابشاذ المذهب البصرى .

قال فى المقدمة المحسبة : ١ / ٩٧ (وإنما لقب هذا النوع اسما ، لأنه سما بمسماه ، فأوضحه وكشف معناه ، فإن هذه طريقة البصريين لأن الاسم عندهم مشتق من السمو ، والسمو هو العلو ... .

وقال الكوفيون : إن الاسم إنما سُمى اسما ، لأنه اشتق من السمة التى هى العلامة ، والصحيح هو القول الأول أن اشتقاقه من السمو ، لأن لام السمو واو تكون أخيراً ، وفاء السمة واو تكون أولا ، من وسمت أسم سمة ، فلو كان الاسم مشتقا من السمة لوجب أن يقال فى جمعه : أوسام ، وفى قولهم : أسماء دليل على أن أصله " أسماو " وقلبت الواو الأخيرة همزة لأن قبلها ألفا بعد أن قلبت ألفا .

ودليل آخر ، وهو قولهم فى تصغير اسم : " سُمَىّ " وأصله
" سُمَيو " قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، ولو كانت من
السمة لوجب أن تقول فيه : وسيم ، أو أسيم ، فتقع الواو أولا
فإن شئت أقررتها على حالها ، وإن شئت همزتها على حد : وقتت
وأقتت ، وفى عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على أنه مشتق من السمو
لا من السمة) .

وذهب الكوفيون إلى أن المحذوف من الكلمة الفاء ،
فالأصل عندهم : وسم ، لأنه من الوسم ، وهو العلامة .

قال أبو البقاء : (وهذا صحيح فى المعنى ،
فاسد اشتقاقا)[1] .

قال أبو البركات الأنبارى : (ذهب الكوفيون إلى أن
" الاسم " مشتق من الوسم - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى
أنه مشتق من السمو ، وهو العلو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من
الوسم ، لأن الوسم فى اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على
المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت

---

١ - التبيان : ١ / ٣ .

زيد أو عمرو دلّ على المسمى فصار كالوسم عليه ، فلهذا قلنا :
إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى
ثعلب[1] : الاسم سمة توضع على الشىء يعرف بها ، والأصل فى
اسم وسم ، إلا أنه إذا حذفت منه الفاء التى هى الواو فى وسم ،
وزيدت الهمزة فى أوله عوضا عن المحذوف ووزنه (عل) لحذف
الفاء منه .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من
السمو لأن السمو فى اللغة هو العلو ، يقال : سما يسمو سموا إذا
علا ، ومنه سميت السماء سماء لعلوها ، والاسم يعلو على
المسمى ، ويدل على ما تحته فى المعنى ، ولذلك قال أبو العباس
محمد بن يزيد المبرد[2] : الاسم ما دلّ على مسمى تحته ، وهذا
القول كافٍ فى الاشتقاق ، لا فى التحديد ، فلما سما الاسم على
مسماه وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنه مشتق من السمو ،
لا من الوسم)[3] .

---

١ - ينظر المنصف : ١ / ٦٠ ، ولسان العرب (سما) : ١٤ / ٣٩٧ .
٢ - المقتضب : ١ / ٣٦٤ .
٣ - الانصاف : ١ / ٦ .

وعلى هذا فالأصل عند البصريين (سمْوٌ) على وزن (فَعْلٌ) فحذفت اللام التي هي الواو ، وجعلت الهمزة عوضا عنه ، فأصبح على (اسم) على وزن (افع) لحذف اللام منه .

والأصل عند الكوفيين وسم على وزن (فعل) ثم حذفت منه الفاء وزيدت الهمزة في أوله عوضا عن المحذوف ، فوزنه على هذا (افل) لحذف الفاء منه .

وقد أجاب البصريون عن كلمات الكوفيين ، وذكروا وجوه فساده من جهة اللفظ [1].

هل للخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة فائدة؟

قال الشيخ السمين الحلبي : (والجواب أن له فائدة ، وهي أن من قال باشتقاقه من العلو يقول : إنه لم يزل موصوفا قبل وجود الخلق وبعدهم ومن قالوا إنهم لا تأثر لهم في أسمائه ولا صفاته ، وهو قول أهل السنة .

ومن قال باشتقاقه من الوسم يقول : كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة : فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات ، وهو

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٨ - ١٥ .

قول أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن) [1].

وقد رجح كثير من النحاة المذهب البصري في هذه المسألة منهم ابن بابشاذ والزمخشري وأبو البقاء وأبو حيان .

قال أبو حيان : (والبصري يقول : مادته سين وميم و واو ، والكوفي يقول : مادته واو وسين وميم ، والأول أرجح ، والاستدلال في كتب النحو [2].

* * * * *

١ - الدر المصون : ١ / ١٩ - ٢٠ .

٢ - البحر المحيط : ١ / ١٤ . وينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٤٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٦٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٦٦ والكشاف: ١ / ٥ ، والدر المصون :١/ ١٩ ، ولسان العرب (سما) ١٤/٤٠١ .

وقال البصريون : (إنما قلنا : إنه معرب من مكان واحد ؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام فى الأصل لمعنى ، وهو الفصل ، وإزالة اللبس ، والفرق بين المعانى المختلفة بعضها من بعض ، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك ، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ، لأن أحد الإعرابين يقول مقام الآخر ، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما فى كلمة واحدة .

ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتى تأنيث فى كلمة واحدة نحو : مسلمات وصالحات ، وإن كان الأصل فيه مسلمتات وصالحتات ؛ لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى فى التأنيث ، وتقوم مقامها ، فلم يجمعوا بينهما ، فكذلك هاهنا) [1] .

وقد ردَّ أكثر من واحد من النحاة المذهب الكوفى ، وحكموا بفساده .

قال الأستاذ أبو على الشلوبين عن رأى الكوفيين : (فيقال لهذا الآخر : هذا أفسد من الأول ، فإن العرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد أصلا ، فإذا كان ذلك لا يوجد فى الحروف ، فأن

١ - الإنصاف : ١ / ٢٠ .

لا يوجد فى الحروف والحركة أحرى وأحق بأن لا يكون ؛ لأن الحركة أخصر من الحرف ، وإنما كره أن يكون فى الحروف شيئان لمعنى واحد ؛ لأنها موضوعة على نهاية الاختصار ، وكونها يجمع فيها شيئان لمعنى واحد نقيض لوضعها فلا ينبغى أن يقال به) [1] .

وقال أبو حيان : (وأما المذهب السادس فهو فاسد بما فسد به قول من قال : الإعراب بالحروف ، وأيضا ففيه خروج عن النظير ، إذ لا يوجد علامتا إعراب فى معرب واحد .

وقال عبد الرحمن بن إسحاق : معرب من مكانين محال عند البصريين ؛ لأنه لو جاز أن يجعل فى اسم واحد رفعان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان) [2] .

واختار أبو حيان مذهب سيبويه وجمهور البصريين وصححه ، قال : (وهذا الذى ذكر أنه الأصح هو مذهب س وأبى على الفارسى وجمهور البصريين وأصحابنا) [3] .

١ - شرح المقدمة الجزولية : ١ / ٣٥٤ .
٢ - التذييل والتكميل : ١ / ١٨٣ - ١٨٤ .
٣ - نفسه : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

كما ردّ الإمام السيوطى ما ذهب إليه الكوفيون ، قال :

(السادس : أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا ، وعليه الكسائى والفراء ، ورُدّ بأنه لا نظير له) [1] .

* * * * *

١ - همع الهوامع : ١ / ١٢٧ ، وينظر : شرح الأشمونى : ١ / ٧٤ .

المسألة الثالثة

إعراب المثنى

فى هذه المسألة صرح ابن بابشاذ بانمذهب الكوفى حيث ذهب الكوفيون إلى أن الألف والياء فى التثنية بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب .

قال فى شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٢٩ (والكوفيون يقولون إنها أنفسها إعراب) .

واحتج الكوفيون على أن الألف والياء إعراب كالحركات بأن قالوا : (الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ... فتتغير كتغير الحركات نحو : قام زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، وما أشبه ذلك ، فلما تغيرت كتغير الحركات دلّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها ، فما تغيرت تغير الحركات دلّ على أنها بمنزلتها) [1] .

١ - الإنصاف : ١ / ٣٣ - ٣٤ .

واختار ابن بابشاذ مذهب سيبويه وصححه ، وهو أن الألف والياء فى المثنى حروف إعراب ، قال : (والصحيح مذهب سيبويه – رحمه الله – أنها حروف إعراب ، أعنى الألف فى الرفع ، والياء فى النصب والجر ، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر ، وإنما هى حروف إعراب وعلامة الإعراب) [1] .

واحتج البصريون بأنها حروف إعراب بأن قالوا : (إنما قلنا إنها حروف إعراب ، وليست بإعراب ؛ لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد ، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع ، فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التى وضعت لذلك المعنى . فصارت بمنزلة التاء فى قائمة ، والألف فى حبلى ، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب ، فكذلك هذه الحروف هاهنا) [2] .

وقد ذكر أبو البقاء مذهب سيبويه ورجحه على غيره بوجوه . قال : (وحرف المد ههنا حروف إعراب عند سيبويه [3] ،

---

١ – شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٢٩ .

٢ – الإنصاف : ١ / ٣٤ – ٣٥ .

٣ – جاء فى الكتاب ١ / ١٧ (واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منها حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون) .

واختلف أصحابه فقال بعضهم : فيها إعراب مقدر وقال آخرون : ليس فيها تقدير إعراب ، وقال الأخفش والمازنى والمبرد : ليست حروف إعراب ، بل دالة عليه ، وقال الجرمى : انقلابها هو الإعراب ، وقال قطرب والفراء : هى نفس الإعراب .

والدليل على مذهب سيبويه من خمسة أوجه ....) [1]

كما اختار أبو حيان مذهب سيبويه فى هذه المسألة . قال : (وذهب الخليل وسيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة فى الألف والواو والياء واختاره الأعلم والسهيلى ، وإليه أذهب) [2] .

وقد ذكر ابن مالك آراء ثلاثة فى إعراب المثنى ، ردها جميعا ، واختار مذهب الكوفيين . قال : وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع ، وهو أن الحروف الثلاثة هى الإعراب) [3] .

وأورد أبو حيان رد مذهب سيبويه الذى ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل وقال : (وفى كل من وجوه رده مناقشة ...) [4] .

* * * * *

---

١ – اللباب فى علل البناء والإعراب : ١ / ١٠٣ .

٢ – ارتشاف الضرب : ١ / ٢٦٤ .

٣ – شرح التسهيل : ١ / ٧٥ ، وينظر : الهمع : ١ / ١٥٨ .

٤ – التذييل والتكميل : ١ / ٢٩٠ .

المسألة الرابعة

الضمير فى (إياك)

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف من (إياك) والهاء من " إياه " والياء من (إياى) هى الضمائر المنصوبة ، وأن " إيا " عماد .

وردَّ ابن يابشاذ ما ذهب إليه الكوفيون فى شرح المقدمة المحسبة: ١ / ١٥٣ قال : (ومنها قول الكوفيين أن الكاف اسم مضمر ، و " إيا " دعامة للكاف ووصلة إليها ، ولم يُبينوا هذه الدعامة ما هى ، أمضمرة هى أم مظهرة ؟ وقد ردَّ هذا بأن قيل : إن أكثر الشىء لا يكون دعامة لأقله ، لأن أقل ما فى هذه الكلمة " الكاف " على قولهم : وقد دعمت بأربعة أحرف .

ومنها قول لهم - أيضا - أنه بكماله اسم مضمر ، وهذا - أيضا - ضعيف ، لأن أكثر هذه المضمرات مركبات من أسماء وحروف ، وخاصة المنفصلات ، مثل : أنت وأنتما وأنتم وأنتن ، الاسم منها الألف والنون ، والباقى حروف خطاب ، ودلائل تثنية وجمع ، ولهذا إذا سميت بشىء منهن حكيت لأنه مركب من اسم وحرف ، وكل شئ مسمى به من حرف واسم ، أو حرفين فإنه محكى لا يعرب) .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : (إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هى الكاف والهاء والياء التى تكون فى حال الاتصال ، لأنه لا فرق بينهما بوجهٍ ما ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد ، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بـ " إيا " لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها ، إذا لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

والذى يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيا) ولزومها لفظا واحداً)[1] .

وذهب البصريون إلى أن " إيا " هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن " إيا " اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء ؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده واحتج البصريون بأن قالوا : (إنما قلنا " إيا " هى الضمير دون الكاف والهاء والياء ، وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل والضمائر المنفصلة لا يجوز أن يكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ، فوجب أن تكون " أيا " هى الضمير ؛ لأن لها نظيراً فى كلامهم ، والمصير إلى

---

١ - الإنصاف : ٢ / ٦٩٦ .

ماله نظير أولى من المضمر إلى ما ليس له نظير ، ولهذا المعنى قلنا : إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ... وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمر أضيف لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة فباطل لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة . ولم يقع قط نكرة) [1].

وقد ذكر النحاة فى هذه الضمائر ستة أقوال أجملها فيما يأتى :

١ - أن الكاف والهاء والياء حروف لا محل لها من الإعراب ، وبدأ به أبو حيان قال : (فأما المذهب الأول ، وهو مذهب س ، فهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا) [2].

واختاره الشيخ خالد [3].

٢ - ذهب الخليل والمازنى واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذى هو " إيا " وهذا الرأى حكم الأنبارى ببطلانه كما تقدم . ورده أبو حيان [4].

---

١ - الإنصاف : ٢ / ٦٩٦ .
٢ - التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٦ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٧٤ .
٣ - التصريح : ١ / ١٠٣ .
٤ - التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٦ .

٣ - ذهب الفراء إلى أن الكاف والهاء والياء هى الضمائر ، و" إيا " دعامة يعتمد عليها اللواحق .

٤ - ذهب الزجاج إلى أن اللواحق ضمائر ، و " إيا " اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق فهى فى موضع جر به [1].

٥ - وقال ابن درستويه : إنه بين الظاهر والمضمر [2].

٦ - وقال الكوفيون : مجموع إيا ولواحقها هو الضمير . وضعفه أبو البركات الأنبارى [3].

وقد أوضح أبو حيان أن اللواحق - الكاف والهاء والياء - يختلف حالها مع " إيا " ومع غيرها ، فصحح اسميتها مع غير "إيا".

قال : (وأما كون اللواحق مجمعا على اسميتها مع غير " إيا " مختلف فى اسميتها معها فهو صحيح ، وإلى ذلك نذهب ، وهو مذهب الفراء ؛ لأنه قد ثبت اسمية هذه اللواحق حين كن متصلات ، فهى باقية على اسميتها ، ولما أرادوا أن يجعلوها منفصلات زادوا عليها " إيا " وعمدوها بها . أى : قووها بهذه الزيادة لتستقل بالانفصال) [4].

---

١ - ينظر معانى القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨ ، التصريح : ١ / ١٠٣ .
٢ - همع الهوامع : ١ / ٢٠٦ .
٣ - الإنصاف : ٢ / ٧٠٢ .
٤ - التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٩ .

ومن هنا قال الشيخ خالد الأزهرى : (ومقابل المختار مذاهب : أحدها : ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين ، واختاره أبو حيان أن اللواحق هى الضمائر ، وكلمة " إيا " عماد ، وأى زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل) [1] .

وخالف ابن يعيش ما ذكره أبو حيان ، واختار المذهب البصرى ، وجعله أسد الأقوال . أى : أن " إيا " اسم مضمر ، وما بعده من الكاف والهاء والياء حروف مجردة من الاسمية . قال : (وإذ ثبت أنه اسم مضمر كانت الكاف اللاصقة له حرفا مجردا من معنى الاسمية للخطاب ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن لو كان اسما لكان له موضع من الإعراب ، ولو كان له موضع من الإعراب لكان إما رفعا وإما نصبا وإما جراً ، فلا يجوز أن يكون فى موضع رفع ... وإذا ثبت أنه ليس باسم كان حرفا بمعنى الخطاب مجردا من مذهب الاسمية) [2] .

* * * * *

١ - التصريح : ١ / ١٠٣ .
٢ - ابن يعيش : ٣ / ٩٩ .

المسألة الخامسة

مراتب المعارف

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو : هذا ، وذاك أعرف من العلم ، نحو : خالد ، وعلى . وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم نحو : خالد وعلى أعرف من الاسم المبهم .

وقد ذكر ابن بابشاذ هذه المسألة فى شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٦٩ لكنه لم يصرح بذكر المذهب الكوفى . قال : (وقد اختلف الناس هل هى أعرف من الأعلام . أو الأعلام أعرف منها ، فمذهب جمهور النحويين أن الأعلام مثل زيد وعمرو أعرف من أسماء الإشارة ؛ لأن تعريف العلمية لا يفارقها ، معدومة كانت أو مجردة ، وتعريف الإشارة يفارقها عند العدم) .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : (إنما قلنا أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما عرف بشيئين ينبغى أن يكون أعرف مما يعرف بشىء واحد) [1] .

واحتج البصريون بأن قالوا : (إنما قلنا إن الاسم العلم أعرف من المبهم ؛ لأن الأصل فى الاسم العلم أن يوضع لشىء

١ - الإنصاف : ٢ / ٧٠٨ .

بعينه لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكو
مشارك أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف
المبهم فكذلك ما أشبهه) [1] .

ورجح ابن بابشاذ مذهب البصريين . قال : (والأولى الـ
الأول ؛ لأنه لو اجتمع على أسماء الإشارة ما عسى أن يجتمع
التعريفات لكان ذلك لا يزيد فيها على تعريف العلمية ؛ لأن العل
مجموع الصفات ، وأسماء الإشارة قد تكون للأعلام صف
ولا تكون الأعلام لأسماء الإشارة صفات ، فقد صارت أ
الإشارة تابعة للإعلام ، فوجب أن تكون الأعلام أعرف منها) [2] .

ولقد اختلف الناس فى أعرف المعارف . قال أبو الب
(أعرف المعارف المضمر عند سيبويه ، وقال ابن السراج : أ
الإشارة أعرف منه ومن العلم) [3] - ووافق المبرد وسيبويه -

وقال الكوفيون : العلم أعرف منهما ... واحتج ابن الس
بأن اسم الإشارة يعرف بالعين والقلب فهو أقوى ، وهذا ضع

---

١ - الإنصاف : ٢ / ٧٠٩ .
٢ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٧٠ .
٣ - ذكر ابن بابشاذ هذا الرأى فى شرح المقدمة : ١ / ١٦٩ ، وينظر الكتاب
٤ - ينظر المقتضب : ٤ / ٢٨١ .

لأن ذلك راجع إلى تعرفه عند المتكلم ، فأما السامع فلا يعلم ما فى
قلب الناطق بـ " هذا " وإنما يعرف المشار إليه بالإقبال عليه ، وهو
شىء غير الاسم) [1] .

وللنحاة فى أعرف المعارف أقوال :

١ - ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن المضمر أعرفها .
٢ - وذهب الصيمرى إلى أن العلم أعرفها ، ونسب للكوفيين .
٣ - وذكر ابن السراج إلى أن اسم الإشارة أعرفها .
٤ - ومنهم من ذهب إلى أن المعرف بأل أعرفها لأنه وضع لتعريفه
أداة ، قال أبو حيان : (والذى اختاره ، وأذهب إليه ، هو أن
أعرف المعارف هو العلم ، ثم المضمر ، ثم المعرف بأل ،
وإنما ذهبت إلى ذلك لأن العلم هو جزئى وضعا واستعمالا ،
وباقى المعارف هى كليات وضعا جزئيات استعمالا) [2] .

ورجح أبو البركات الأنبارى مذهب الكوفيين فى أن اسم
الإشارة أعرف من العلم . قال : (والذى أذهب إليه ما ذهب إليه
الكوفيون) [3] .

---

١ - اللباب : ١ / ٤٩٤ .
٢ - التذييل والتكميل : ٢ / ١١٣ - ١١٤ . وينظر : الهمع : ١ / ١٨٨ .
٣ - الإنصاف

المسألة السادسة

علة بناء (الآن)

ذهب الكوفيون إلى أن (الآن) مبنى ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم : آن يئين ، أى : حان ، وبقى الفعل على فتحته .

وقد ذكر ابن بابشاذ قول الكوفيين ، لكنه لم يصرح بذكرهم فى شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٨٣ . قال : (وقال قوم : بنيت لأنها فعل ماض فى الأصل من " آن يئين إذا حان ") .

واحتجوا بأن قالوا : (إنما قلنا ذلك ؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى الذى ، ألا ترى أنك إذا قلت : الآن كان كذا وكذا ، وكان المعنى الوقت الذى آن كان كذا ، وقد تقام الألف مقام الذى لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف)[1] .

وللنحاة فى علة البناء فى (الآن) أقوال :

١ - قال الفراء : (إنما بنى لأنه نقل من فعل ماض ، وهو " آن ") بمعنى : حان .

---

١ - الإنصاف : ٢ / ٥٢١ .

وقال الإمام السيوطى : (وردّ بأن لو كان كذلك لم تدخل عليه " أل " ، كما لا تدخل على قيل وقال ، ولجاز فيه الإعراب ، كما جاز فى قال وقيل)[1] .

٢ - وقال الزجاج بنى لتضمنه معنى الإشارة ؛ لأن معناه : هذا الوقت .

٣ - وقال أبو على لتضمنه لام التعريف ؛ لأنه استعمل معرفة ، وهذا القول بدأ بذكره ابن بابشاذ ورجحه . وقال : (والآن مبنى لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة ؛ لأن الموجودة زائدة ، والآن معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذى أتت فيه ... والصحيح هو الأول)[2] .

وحكم ابن مالك بضعف هذا القول . قال : (وضعف هذا القول بين ؛ لأن تضمين اسم معنى اختصار ينافى زيادة ما لا يعتد به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه ، فكيف إذا كان إياه)[3] .

---

١ - همع الهوامع : ٢ / ١٣٧ .

٢ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٨٣ - ١٨٤ .

٣ - شرح التسهيل : ٢ / ٢١٩ .

٤ - وقال ابن مالك : وجائز أن يقال بنى لشبهه بالحرف فى ملازمة لفظ واحد ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يصغر ، بخلاف حين ووقت وزمان ومدة)[1] .

ورده أبو حيان : قال : وهو مردود بما رُدَّ به على الزمخشرى[2] .

قال ابن مالك فى رده على الزمخشرى : (وجعل الزمخشرى سبب بنائه وقوعه فى أول أحواله بالألف واللام ؛ لأن حق الاسم فى أول أحواله التجرد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقانه ، كقولك : مررت برجل فأكرمنى الرجل . فلما وقع الآن فى أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء ، وأشبه الحروف ، ولو كان هذا سبب بنائه لبنى الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع فى أول أحواله بالألف واللام ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف ، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن

---

١ - شرح التسهيل : ٢ / ٢١٩ .
٢ - همع الهوامع : ٢ / ١٣٦ .

أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه ، فوجب إطراح ما أفضى إليه)[1] .

٥ - وقال المبرد وابن السراج سبب بنائه مخالفة نظائره[2] ، ورده ابن مالك ، إذ هو عين ما ذكره الزمخشرى .

وذهب بعض النحاة إلى أن (الآن) ظرف معرب ، وفتحته فتحة إعراب على الظرفية واختاره الإمام السيوطى قال : (والمختار عندى القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة ، فهو منصوب على الظرفية)[3] .

* * * * *

١ - شرح التسهيل : ٢ / ٢١٩ .
٢ - اللباب : ٢ / ٨٩ .
٣ - همع الهوامع : ٢ / ١٣٧ .

المسألة السابعة

المجازاة بـ " كيف "

اختلف النحاة فى المجازاة بـ " كيف " والجزم بها ، فذ
الكوفيون وقطرب : يجزم مطلقا اقترنت بـ " ما " أولا ، وقال ق
تجزم إن اقترنت بما نحو : كيفما تكن أكن ، وصرح ابن باب
برأى الكوفيين فى هذه المسألة دون تفصيل فى كتابه شرح الم
المحسبة : ١ / ٢٤٨ قال : (وأما " كيفما " فإنها يجزم بها
الكوفيين ، دون البصريين ، يقول الكوفيون : كيفما تصنع أص
والبصريون يرفعون ذلك) .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : (إنما قلنا إنه يجوز المج
بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة فى الاستفهام ، ألا ترى
" كيف " سؤال عن الحال كما أن " أين " سؤال عن المكان
فلما شابهت " كيف " ما يجازى به فى الاستفهام ومعنى المج
وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة) [1]

وذهب البصريون إلى عدم المجازاة بها . جاء فى الكتا
(وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع ، فقال :

١ - الإنصاف : ٢ / ٦٤٣ .

مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء ؛ لأن معناها : على أى حال تكن أكن) [1] .

هل المجازاة بـ " كيف " معنى وعملا ؟

والظاهر أن " كيف " يجازى بها معنى لا عملا لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها نحو : كيف أصنع ، خلافا للكوفيين حيث إنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ، ووافقهم قطرب ، وقيل : يجوز بشرط اقتران " كيف " بـ " ما " .

وقد ذكر ابن هشام أن من وجوه " كيف " أن تكون شرطا ، قال : (أن تكون شرطا ، فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : كيف تصنع أصنع ، ولا يجوز : كيف تجلس أذهب باتفاق ، ولا : كيف تجلس أجلس بالجزم عند البصريين إلا قطربا ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ ، وقيل : يجوز مطلقا ، وإليه ذهب قطرب والكوفيون ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما ، قالوا : ومن ورودها شرطا :

١ - الكتاب : ٣ / ٦٠ ، وينظر : شرح التسهيل : ٤ / ٧١ .

﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾[1] ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْ
يَشَاءُ ﴾[2] ، ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾[3] وجوابها لـ
ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها . وهذا يشكل على إطلاقهم
جوابها يجب مما تلته لشرطها)[4] .

* * * * *

١ - سورة المائدة : من الآية ٦٤ .
٢ - سورة آل عمران : من الآية ٦ .
٣ - سورة الروم : من الآية ٤٨ .
٤ - مغنى اللبيب : ١ / ٢٠٥ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٣ ، وه
الهوامع : ٢ / ٤٥٣ .

المسألة الثامنة
علامات التأنيث

علامات التأنيث ثلاثة : التاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة .

وقد صرح ابن بابشاذ بذكر رأى الكوفيين ، والخلاف بينهم وبين قول البصريين فى هذه المسألة . قال : (والتأنيث إنما هو بالتاء لا بالهاء ، وخلاف ما يقول الكوفيون : إن التأنيث بالهاء ؛ لأنهم راعوا الصورة الثابتة فى الخط والبصريون راعوا الأصل ، وهو الوصل الثابت فى النطق تاء ، والوصل هو الأصل ، والنطق كذلك ، ولا يعتد بعوارض الوقف .

ومثال الألف المقصورة فى التأنيث : حبلى وجمادى وحبارى ، ونحوه من التأنيث بالألف ، والكوفيون يقولون : إن التأنيث بالياء مراعاة للخط لكونها ياء فى الخط . والبصريون يقولون : التأنيث بالألف ، مراعاة للفظ على ما تقدم .

ومثال الألف الممدودة : حمراء وفقهاء وأنبياء ، فالكوفيون يقولون : إن التأنيث بالهمزة مراعاة للفظ . والبصريون يقولون :

التأنيث بالألف الممدودة ؛ لأنها التى كانت مقصورة فمدت لما وقع قبلها ألف مد) [١] .

ملحوظة

هذه المسألة الخلافية لم ترد فى مسائل الخلاف عند أبى البركات الأنبارى .

والأصل فى الأسماء التذكير ، والتأنيث فرع عنه ، لذا احتاج إلى علامة والثوانى تحتاج إلى ما يميزها من الأول [٢] .

والأظهر هنا ما ذكره البصريون ، أى أن التأنيث بالتاء ، وأبدلت هاء فى الوقف .

وعلامة التأنيث فى الاسم المقصور الألف التى فى آخره ، كذا الألف فى الاسم الممدود ، إلا أن الألف الممدودة أبدلت همزة ؛ لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما ، والتقائهما ساكنين ، فأبدلت المتطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاربهما ، وخصت المتطرفة ؛ لأنها فى محل التغيير .

---

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٧٠ .

٢ - شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٧٣٣ .

قال ابن عصفور : (وعلامة التأنيث الألف والتاء ، وأما الهمزة فمنقلبة عن الألف ، وذلك أنه اجتمع فى مثل : صحراء ألفان ، قلبت إحداهما همزة بدليل جمعهم لها : صحارى ، ولو كانت غير منقلبة لم تحذف ، ولقالوا : صحارئ ، كما قالوا فى جمع قراء : قرارئ ، فإن قيل : فلعلها منقلبة عن ياء أو واو ، وليست منقلبة عن الألف ، فالجواب : أن الألف قد ثبتت علامة للتأنيث ، ولم تثبت الياء ، ولا الواو ، فالأولى أن يدعى ما يثبت) [١] .

وقال أبو حيان : (علامة التأنيث فى الاسم المتمكن التاء المبدلة هاء فى الوقف خلافا لمن زعم أن التأنيث بالهاء ، وأنها تبدل تاء فى الوصل .

فالألف المقصورة والهمزة التى قبلها مدة ، وهى عند البصريين بدل من الألف المقصورة ، ومذهب الكوفيين والزجاجى أن الهمزة ليست مبدلة من الألف ، وانما هى علامة التأنيث ، ومذهب الأخفش أن الألف والهمزة معاً هما علامة التأنيث) [٢] .

---

١ - شرح جمل الزجاجى : ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠ .

٢ - ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٣ ، وينظر : همع الهوامع : ٣ / ٢٨٩ .

وعلى هذا ففى الاسم الممدود ثلاثة أقوال :

١ - قول البصريين : إن علامة التأنيث الألف التى أبدلت همزة .

٢ - قول الكوفيين : إن علامة التأنيث هى الهمزة .

٣ - قول الأخفش : إن علامة التأنيث الألف والهمزة معاً .

والراجح الأول كما مرّ .

وعلى الرأى الراجح نحا ابن مالك قال :

علامة التأنيث تاءٌ أو ألف ∴ وفى أسامٍ قدروا التاء كالكتف

ثم قال : (لما كان التذكير أصلا استغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث فإنه فرع فافتقر إلى علامة ، وهى تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة ، والتاء أظهر وأكثر دلالة لأنها لا تلتبس بغيرها)[1] .

وقال عن الألف المقصورة والممدودة :(والمقصورة والممدودة : (والمقصورة أصل الممدودة ، ولذلك قيل فى " صحراء " : صحارٍ ، كما قيل فى " حبلى " حبالٍ .

ولو كانت الهمزة غير مبدلة لسلمت من الانقلاب ؛ لأن الهمزة الواقعة بعد كسرة حكمها السلامة)[2] .

---

١ - شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٧٣٣ .

٢ - نفسه : ٣ / ١٤٣٦ .

المسألة التاسعة

ياء النسب

بين الحرفية والاسمية

الراجح أن ياء النسب حرف نسب لا موضع له من الإعراب ، وهذا رأى البصريين ، وذهب الكوفيون إلى إنها اسم . قال ابن بابشاذ مصرحاً بقول الكوفيين فى شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٧٣ (وكل هذه الياءات[1] حروف وليست بأسماء عند البصريين ، خلافا لما يقول بعض الكوفيين من أنها أسماء ، ويحتجون بقول العرب : رأيت التيمى عدى بجر " عدى " على البدل من الياء ، قالوا : فدلّ ذلك على كونها أسماء ؛ لأنه لا يبدل الاسم إلا من الاسم) .

وأجيب عن قولهم الذى احتجوا به من قول بعض العرب بأن التقدير فى المثال صاحب عدى ، أى أن مضافا محذوفا تقديره : صاحب ، فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على حاله ، فالجر فى المثال بالإضافة لا على البدل .

---

١ - أى : ياءات النسب فى أمثلة سابقة . قال : (هذا رجل زيدى ، وعلوى ، وقصوى ، وحنفى ، وشبهه) . شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٧٣ .

قال ابن يعيش مرجحا رأى البصريين : (فإن قيل : فهل هذه الياء حرف أو اسم ؟ فالجواب : أنها حرف كتاء التأنيث لا موضع لها من الإعراب ، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم فى موضع مجرور بإضافة الأول إليه ، واحتجوا بما يحكى عن العرب : رأيت التيمى تيم عدى ، بجر : " تيم " الثانى ، جعلوه بدلا من الياء فى " التيمى " وإذا كان بدلا منه كان اسما ؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه ، وهو فاسد من قبل أن الياء حرف معنى دال على معنى النسب ، كما أن تاء التأنيث حرف دال على معنى التأنيث ، وليست كناية عن مسمى ، فيكون لها موضع من الإعراب ، مع أن الاسم الذى له موضع من الإعراب ، هو الذى يتعذر ظهور الإعراب فى لفظه ، فيحكم على محله ، وأما ما حكوه من قولهم : رأيت التيمى تيم عدى ، فإن صحت الرواية فهو محمول على حذف المضاف ، كأنه لما ذكر التيمى دلّ ذكره إياه على صاحب ، فأضمره للدلالة عليه ، فكأنه قال : صاحب تيم ، أو ذا تيم عدى ، ثم حذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه على حاله من الإعراب ، وجعله وإن لم يذكر بمنزلة التأنيث الملفوظ به) [1] .

---

١ - ابن يعيش : ٥ / ١٤٢ ، وينظر : حاشية الصبان بشرح الأشمونى : ٤ / ١٧٦ .

وحكم ابن بابشاذ بغلط ما ذكره الكوفيون . قال : (وهذا غلط فى التأويل عند البصريين ، بل الياء فى (رأيت التيمى) حرف نسب لا موضع له من الإعراب ، وجر " عدى " إنما هو على حذف مضاف مراد ، كأنه قال : رأيت التيمى تيم عدى ، فعدى مجرور بالإضافة ، لا على ما قالوا من البدل) [1] .

* * * * *

١ - شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٧٤ .

المسألة العاشرة

تقديم التمييز على عامله

العامل فى التمييز قد يكون فعلا متصرفا ، أو غير متصرف

فإن كان غير متصرف فلا يجوز تقديم التمييز على عامله بإجماع

قال ابن مالك : (أجمع النحويون على منع تقديم التمي

على عامله إذا لم يكن الفعل متصرفا) [1] . فإذا كان العامل متص

ففى المسألة خلاف ، ولم يصرح ابن بابشاذ بذكر الكوفيين هـ

وإنما ذكر رأى المبرد الذى وافق رأى الكوفيين [2] ، قال فى ش

المقدمة المحسبة : ٢ / ٣١٨ (وأبو العباس المبرد يجيز تق

التمييز فى هذا على عامله ، ولا يمنع منه ، بل يقول : شحما ز

زيد ، وينشد : [3]

---

١ - شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٩ .

٢ - المقتضب : ٣ / ٣٦ .

٣ - اختلف فى نسبة هذا البيت ، فنسب إلى المخبل السعدى ، ونسب إلى أبى

همدان ، ونسب لمجنون ليلى . ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٦ ، والإنصاف

٢ / ٨٢٨ ، وابن يعيش : ٢ / ٧٣ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٨٩ ، والتذ

والتكميل : ٤ / ١٢٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٦٨ .

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... وما كان نفسا للفراق تطيب [1]

وردَّ ابن بابشاذ ما ذهب إليه المبرد ، واختار ما ذهب إليه

سيبويه [2] . قال : (وليس فى البيت دليل ؛ لأن للشعر تأويلا

لا يحتمل فى غيره ؛ ولأن الرواية :

وما كان نفسى بالفراق تطيب [3]

فاعرف مذهب سيبويه ، وتمسك به فإن المعتمد عليه) [4] .

وبقول المبرد قال المازنى من البصريين ، وهو قول الكسائى

من الكوفيين .

وذكر أبو البركات الأنبارى هذه المسألة فى " مسائل

الخلاف ، وقال عن حجة الكوفيين : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن

قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس ، وأما النقل فقد جاء

---

١ - البيت من الطويل ، وروى : أتهجر ليلى للفراق ، كما روى : ولم تك نفسى .

والشاهد فى قوله : (نفسا حيث نصب على التمييز ، وقدم على عامله ، تطيب ؛

لأن التقدير : وما كان الشأن والحديث تطيب نفسى لفراقها .

٢ - الكتاب : ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

٣ - هى رواية الخصائص : ٢ / ٣٨٦ .

٤ - شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣١٨ - ٣١٩ .

ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر : [1]

أتهجر سلمى للفراق حبيبها ∴ وما كان نفسا للفراق تطيب

وجه الدليل أنه نصب (نفسا) على التمييز ، وقدمه على العامل فيه " تطيب " لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى ، فدّل على جوازه .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة) [2] .

وقد نحا ابن مالك إلى قول الكوفيين فى أكثر من مؤلف من مؤلفاته ، فقال عن قول الكوفيين فى هذه المسألة : (وبقولهم أقول : قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح) [3] .

وقال فى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : (وإذا كان عامل التمييز غير فعل أو فعلا غير متصرف لم يجز تقديم التمييز عليه باجماع ، فإن كان فعلا متصرفا نحو : طاب زيد نفسا لم يجز

١ - تقدم تخريجه فى أول المسألة .
٢ - الإنصاف : ٢ / ٨٢٩ .
٣ - شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٩ .

عند سيبويه التقديم ، وجاز عند الكسائى والمازنى والمبرد ، وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة) [1] .

كما حكم أبو حيان بصحة المذهب الكوفى . قال : (واختلف النحاة فى تقديمه على الفعل المتصرف الذى تمييزه مفعول ، فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه [2] ، وبه قال أبو على فى شرح الأبيات [3] ، وأكثر متأخرى أصحابنا ، وذهب الكسائى والجرمى والمازنى والمبرد إلى جواز ذلك ، وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك ، وقياسا على الفضلات ، فإن كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديمه عليه) [4] .

وقد ذكر ابن السراج هذه المسألة كما ذكر قول البصريين ومن وافقهم من الكوفيين كالفراء ، قال : (وإذا كان العامل فى الاسم المميز فعلا ، جاز تقديمه عند المازنى وأبى العباس ، وكان

١ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ١ / ٤٧٥ - ٤٧٦ .
٢ - ينظر الكتاب : ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، ومعانى القرآن للفراء : ١ / ٧٩ .
٣ - كتاب الشعر : ١ / ٢٦٩ .
٤ - ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٥ .

سيبويه لا يجيزه ، والكوفيون فى ذلك على مذهب سيبويه فيه) [1] .

وضعف الزجاج وابن يعيش الحجة التى ذكرها الكوفيون ، ورجحا رأى سيبويه ومن وافقه . قال ابن يعيش : (وأما إذا قلنا : طاب زيد نفسا ، فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ، ولم يستوفه من جهة المعنى ، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب ، كما لم يجز تقديم المرفوع . وقد ذهب أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه ، واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه ، وهو :

أتهجر سلمى للفراق حبيبها ∴ وما كان نفسا للفراق تطيب

أراد : وما كان تطيب نفسا بالفراق ، ولا حجة فى ذلك لقلته وشذوذه ، مع أن الرواية :

وما كاد نفسى بالفراق تطيب

هكذا قال أبو إسحاق الزجاج) [2] .

والراجح فى هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، لثبوته فى كلام العرب ، و ذهاب كثير من النحاة إلى القول به .

---

١ - الأصول لابن السراج : ١ / ٢٢٣ . ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٩ .

٢ - ابن يعيش : ٢ / ٧٤ .

المسألة الحادية عشرة

العامل

فى المبتدأ والخبر

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان وقد صرح ابن بابشاذ برأى الكوفيين فى شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٢٤٥ قال : (وقال الكوفيون : إن الرافع للمبتدأ هو الخبر ، والرافع للخبر هو المبتدأ ، وهذا أيضا أعجب من الأول [1] ؛ لأنه لا يكون الشىء عاملا ومعمولا من جهة واحدة لما فيه من التضاد ، والصحيح ما قدمنا ذكره) [2] .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : (إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ،

---

١ - أراد رأى المبرد الذى ذكره ، قال : (فقال أبو العباس المبرد : الرافع للمبتدأ هو التجرد من العوامل ، فجعل التجرد هو الرافع ، وهذا فيه بعض ما فيه ؛ لأن التجرد من العوامل عدم العوامل ، ولا يكون عدم الشىء موجبا عمله) . شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٤٥ . وينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٦ .

٢ - أراد أن يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وذلك المعنوى هو الابتداء . شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٤٥ .

لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا : إنهما يترافعان كل واحد منهما برفع صاحبه)[1] .

والصواب أن للكوفيون فى هذه المسألة مذهبين :

١ - أنهما يترافعان ، فالمبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ .

٢ - أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر نحو : زيد ضربته ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب ، فكان منسوبا للضمير ، فإذا لم يكن ثمّ ذكر ، نحو : القائم زيد ترافعا[2] .

وقد ردّ ابن مالك قول الكوفيين ، قال : (وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما بالآخر . فهو قول الكوفيين ، وهو مردود أيضا ، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان كل منهما فى التقدم رتبة أصلية ؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله ، فكان لا يمتنع : صاحبها فى الدار ، كما

١ - الإنصاف : ١ / ٤٤ - ٥٥ .
٢ - همع الهوامع : ١ / ١٢٠ .

لا يمتنع : فى داره زيد ، وامتناع الأول ، وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه)[1] .

وحكم بصحة مذهب سيبويه . قال ابن مالك : (المبتدأ مرفوع معنى ، إذ ليس مع المبتدأ معنى إلا الابتداء ، وأما الخبر فرافعه المبتدأ وحده ، أو الابتداء وحده ، أو المبتدأ والابتداء معا ، هذه ثلاثة أقوال البصريين ، والأول قول سيبويه[2] ، وهو الصحيح ، والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط . وهو أليق بشرح كتابى الكبير[3] ، فمن أحب الوقوف عليه فليرجع إليه)[4] .

كما حكم ابن يعيش بفساد المذهب الكوفى قال : (وهو فاسد ؛ لأنه يؤدى إلى محال ، وذلك أن العامل حقه أن يتقدمه على المعمول ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان ، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخراً فى حال واحدة .

١ - شرح التسهيل : ١ / ٢٧٢ .
٢ - الكتاب : ١ / ٨٩ ، ووافق المبرد سيبويه ، المقتضب : ٢ / ٤٨ .
٣ - شرح التسهيل : ١ / ٢٦٩ وما بعدها .
٤ - شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٣٤ .

ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو : كان زيد أخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننت زيداً أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملا فى الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره)[1] .

وقد اختار أبو حيان قول الكوفيين ، قال (والذى نذهب إليه ونختاره - وهو الذى يقتضيه النظر - قول الكوفيين فى أن كلا منهما رافع للآخر وذلك أن كلا منهما يقتضى الآخر ، وما كان مقتضيا لشىء ، وليس بمستقبل فينبغى أن يكون عاملا فيه ، ونحن نرد جميع ما احتج به على بطلان هذا المذهب ...)[2] .

وقال أيضا : (وذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما رفع للآخر ، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك ، وقيده غيره ، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر ، أى : الذى فى الخبر فإن لم يكن ثم ذكر ترافعا ، أى : رفع كل واحد منهما الآخر ، قال : وهذا مذهب الكوفيين ، وأقول : الذى نختاره من هذه المذاهب هو مذهب

---

١ - ابن يعيش : ١ / ٨٤ .

الكوفيين وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر ، وهو اختيار ابن جنى)[1] .

كما اختار الإمام السيوطى قول الكوفيين ، قال : (وهذا المذهب اختاره ابن جنى وأبو حيان ، وهو المختار عندى)[2] .

وذهب أبو البركات الأنبارى إلى قول البصريين قال : (والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل فى الخبر عند موجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا ، الابتداء وحده هو العامل فى الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل)[3] .

---

١ - ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨ - ٢٩ ، وينظر : اللمع : ص ١٩٠ - ١٩١ .

٢ - همع الهوامع : ١ / ٣١٢ .

٣ - الإنصاف / ١ / ٤٦ - ٤٧ .

ويمكن إجمال أقوال النحاة في هذه المسألة على النحو الآتي :

١ - مذهب سيبويه والجمهور أن رافع الابتداء معنوى ، وهو الابتداء ، ورافع الخبر المبتدأ ، وهو الذى اختاره ابن بابشاذ

٢ - ذهب الأخفش وابن السراج والرمانى إلى أن رافع الخبر هو الابتداء . فعمل فيهما ، أى : فى المبتدأ والخبر [1] .

٣ - العامل فى الخبر الابتداء والمبتدأ جميعا .

٤ - ذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان ، أى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

٥ - وذهب المبرد إلى أن التجرد من العوامل اللفظية هو العامل فى المبتدأ ، واختاره الشيخ خالد [2] .

وكل ما تقدم ذكره خلاف لفظى لا يترتب عليه فائدة [3] .

* * * * *

١ - معانى القرآن للأخفش : ١ / ٩ ، والأصول : ١ / ٥٨ ، والمساعد : ١ / ٢٠٥

٢ - شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٤٥ ، وينظر التصريح : ١ / ١٥٨ .

٣ - ينظر : شرح الأشمونى : ١ / ١٩٤ .

المسألة الثانية عشرة

رافع الفعل المضارع

اختلف النحاة فى رافع الفعل المضارع إلى أقوال . قال السيوطى : (فى الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال [1] .

واختلف الكوفيون فى رافع الفعل المضارع ، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتجرده من الناصب والجازم ، وذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بحروف المضارعة ، وذهب ثعلب إلى أنه يرتفع بنفس المضارعة .

وقد صرح ابن بابشاذ فى هذه المسألة بقول الكوفيين فى شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٤٧ ، قال : (وكان الكسائى يقول : الرافع للفعل المستقبل هو حروف المضارعة ، وليس هذا بشىء ؛ لأن حروف المضارعة يوجد فى الفعل وهو منصوب بالناصب ، ومجزوم بالجازم .

وكان بعض الكوفيين يقول : هو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وهذا يجعل عدم العامل عاملا ، وهذا ليس بشىء .

١ - همع الهوامع : ١ / ٥٢٦ .

وقال قوم من الكوفيين إن الرافع هو المضارعة ، وهذا ليس بشيء ؛ لأن المضارعة أوجبت له الإعراب ، لا إعرابا مخصوصا ، وإنما اختص نوع دون نوع بحسب العامل) .

واحتج الكوفيون بأن قالوا : (إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ... وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا ، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع) [1] .

واختار ابن مالك قول الكوفيين ، قال : (فلو كان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم في الجملة ما كان بعد إن الشرطية إلا مرفوعا ، فلما لم يرفع علم أن رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم ، فتعين أن يكون خلوه من الناصب والجازم ، كما قال الكوفيون) [2] . قال ابن مالك :

تجردٌ من جازمٍ وناصب ∴ رافع فعلٍ كأجلٌ صاحبي

وقال - أيضا - مرجحاً رأى الكوفيين (وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنىً وهو :

---

١ - الإنصاف : ٢ / ٥٥١ .

٢ - شرح التسهيل : ٤ / ٦ .

إما وقوعه موقع الاسم ، وهو قول البصريين .

وإما تجرده من الجزم والناصب ، وهو قول حذاق الكوفيين [1] ، وبه أقول لسلامته من النقض .

بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو : " هلا تفعل " و " جعلت أفعل " و " مالك لا تفعل " و " رأيت الذى يفعل " .

فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع من أن الاسم لا يقع ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب) [2] .

كما ذكر ابن الناظم رأى الكوفيين ، ورجحه على غيره [3] .

بينما حكم ابن يعيش على مذهب الكوفيين بالضعف [4] .

ونحا الشيخ خالد إلى قول الكوفيين ، وحكم بصحته ، قال: (واختلفوا فى تحقيق الرافع له ما هو على أقوال أصحها قولهم :

---

١ - ينظر معانى القرآن للفراء : ١ ٥٣ .

٢ - شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥١٩ - ١٥٢٠ .

٣ - شرح ابن الناظم : ص ٦٦٤ .

٤ - ابن يعيش : ٧ / ١٢ .

رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش وإليه أشار الناظم بقوله :

ارفع مضارعا إذا يجرد ∴ من ناصب وجازم كتسعد

لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الأخفش والزجاج)[1] .

كما رجح ابن هشام المذهب الكوفى . قال : (رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء . ولا حلوله محل الاسم خلافا للبصريين لانتقاضه بنحو : هلا تفعل)[2] .

والراجح فى هذه المسألة قول الكوفيين ، ورجحه ابن مالك ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقض بما ورد على الأقوال الأخرى .

واختار ابن بابشاذ قول البصريين . قال : (والعامل الآخر المعنوى هو عامل الفعل المستقبل ، الذى يعمل الرفع فيه أبدا ما لم يكن معه ناصب أو جازم ، وذلك قولك : هذا رجل يضحك ... فيضحك فعل مستقبل مرفوع ليس معه رافع قبله ولا بعده ، فوجب

١ - التصريح : ٢ / ٢٢٩ .

٢ - أوضح المسالك : ٤ / ١٤١ . وينظر : شرح الأشمونى : ٣ / ٢٧٧ .

أن يكون الرافع معنويا ، وذلك المعنوى هو وقوعه موقع الاسم)[1] .

واختيار ابن بابشاذ مبنى على أن جزء الشىء لا يعمل فيه ، كما قال الكسائى إنه مرفوع بحروف المضارعة ، ولا هو مرفوع بمضارعته للاسم كما قال ثعلب لاحتياج الإعراب إلى عامل[2] .

* * * * *

١ - شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٤٦ .

٢ - ينظر : التصريح : ٢ / ٢٢٩ .

المسألة الثالثة عشرة
تقديم خبر ليس عليها

ذهب جمهور الكوفيين - ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين - إلى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها ، وذهب البصريون - وتابعهم الفراء - إلى جواز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها ، وتبعهم ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب البصريين غالبا .

ولم يصرح ابن بابشاذ بذكر الكوفيين في هذه المسألة في شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٣٥٥ ، وإنما قال : (فأما تقديم خبر ليس عليها فلا يجوز لأنها لا تتصرف ، وقد أجاز بعضهم ذلك ، وهو ضعيف) .

وفي هذه المسألة وافق ابن بابشاذ قول الكوفيين ، واحتج الكوفيون بأن قالوا : (إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها ، وذلك لأن " ليس" فعل غير متصرف ، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) مجراه لأنها متصرفة . ألا ترى أنك تقول : كان فهو كائن وكن ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا يكون ذلك في " ليس " وإذا

كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف) [1] .

ونحا ابن يعيش إلى قول البصريين وصححه ، قال : (والأول هو الصحيح يريد الأول من القولين ، وهو جواز تقديم خبرها عليها ، وهو الذي أفتى به ، والثاني : ما حكاه من قول المخالف وهو عدم جواز تقديمه) [2] .

وقال ابن مالك بقول الكوفيين ، ورجحه في أكثر من مؤلف من مؤلفاته ، قال في شرح التسهيل : (واختلف في تقديم خبر " ليس " عليها ، فأجازه سيبويه ، ووافقه والسيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري ، ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني وبه أقول) [3] .

وأشار في نظمه الألفية إلى منع تقديم خبر ليس عليها بقوله :

ومنعُ سبقِ خبر ليس اصطُفي ∴ وذو تمامٍ ما برفع يكتفي

---

١ - الإنصاف : ١ / ١٦١ .
٢ - ابن يعيش : ٧ / ١٤٤ .
٣ - شرح التسهيل : ١ / ٣٥١ .

وقال أيضا : (واختلف فى تقديم خبر " ليس " فأجازه قوم منهم أبو على الفارسى والسيرافى وابن برهان ، ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجانى ، وبقولهم أقول ؛ لأنه ليس فعل لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى عمله كما وجب لغيره من الأفعال التى لا تتصرف)[1] .

وقد ذكر أبو حيان هذه المسألة وخلاف النحاة فيها ، إلا أنه لم يرجح مذهبا على الآخر[2] .

ويفهم من كلام أبى البقاء فى " اللباب " موافقته لمذهب الكوفيين حيث أجاب عن الآية التى استدل بها البصريون ، وهى قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[3] حيث تقدم معمول الخبر ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل ، قال : (وقد أجيب عن الآية من وجهين :

أحدهما : أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر .

الثانى : أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل)[4] .

---

١ - شرح عمدة الحافظ : ١ / ٢٠٦ - ٢٠٨ .

٢ - ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ١٧٨ .

٣ - سورة هود : من الآية ٨ .

٤ - اللباب فى علل البناء والإعراب : ١ / ١٦٩ .

كما رجح الأنبارى قول الكوفيين . قال : (والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون)[1] .

كما اختاره الشيخ خالد ، قال : (وإلا خبر " ليس " فلا يجوز أن يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متأخريهم وجمهور الكوفيين ، وهو المختار)[2] .

وعلى هذا فالراجح فى هذه المسألة قول الكوفيين ، والمبرد من البصريين واختاره ابن مالك ، وذلك للآتى :

١ - قوة الأدلة التى استدل بها الكوفيون على منع تقديم خبر " ليس " عليها .

٢ - " ليس " فعل لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى عمله .

٣ - قلة ما استشهد به من أجاز تقديم خبر " ليس " عليها .

٤ - بطلان ما استدلوا به من تقديم معمول الخبر ، حيث إنه يؤذن بجواز تقديم معمول العامل ، ولا حجة فى الآية .

قال أبو حيان : (وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر " ليس " عليها ، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية)[3] .

---

١ - الإنصاف : ١ / ١٦٣ .

٢ - التصريح : ١ / ١٨٨ .

٣ - البحر المحيط : ٥ / ٢٠٦ ، وينظر : الدر المصون : ٦ / ٢٩٢ .

الباب ... وأما القياس فقالوا : إنما جوزنا ذلك السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة ... فإذا كان هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ، إذ كانا أصلين لهما ومتقدمين عليها)[1] .

وردَّ البصريون ما احتج به الكوفيون[2] .

والأشهر فى هذه المسألة قول البصريين ؛ لأن الألوان والعيوب لا يبنى منها فعلا التعجب مما كان الفعل معها على ثلاثة أحرف إجراء للأقل مجرى الأكثر ، وقيل : إن الألوان والعيوب لا يتعجب منها لأنها صارت كاليد والرجل مما هو ثابت لا يزيد ولا ينقص .

وقيل : لا يتعجب من الألوان لئلا يلتبس التعجب بالتفضيل . ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل مما جاء من الألوان والعيوب امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة . ورجحه ابن مالك[3] .

---

١ - الإنصاف : ١ / ١٥٠ - ١٥١ .
٢ - نفسه نحوه والصفحة .
٣ - شرح تسهيل ٣ / ٤٥ ، وينظر : التصريح : ٢ / ٩٣ .

قال ابن يعيش : (وقال الخليل : إنه ما كان من هذا لون أو عيب فقد ضارع الأسماء ، وصار خلقه كاليد والرجل ونحوهما ، فلا تقول فيه : " ما أفعله " كما لم تقل " ما أيداه وما أرجله ...) [1] .

وقال أيضا : (فمن اعتل بأن المانع من التعجب من الألوان أنها معان لازمة كالخلق الثابت نحو : اليد والرجل ، فهذان البيتان [2] شاذان قياسا واستعمالا عنده ، ومن علل بأن المانع من التعجب كون أفعالها زائدة على الثلاثة فهما شاذان عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال ، أما القياس فإن أفعالها ليس ثلاثية على (فعل) ولا على (أفعل) إنما هو (أفعالّ) و (أفعلّ) وأما الاستعمال فأمره ظاهر ، وأما عند أبى الحسن الأخفش والمبرد فإنهما ونحوهما شاذان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس ؛ لأن أفعالها ثلاثية بزيادة ، فجاز تقدير حذف الزوائد) [3] .

---

١ - ابن يعيش : ٧ / ١٤٦ .

٢ - إشارة إلى البيت السابق ، والثانى :

حارية فى درعها الفضفاض ∴ أبيض من أخت بنى إباض

٣ - ابن يعيش : ٦ / ٩٣ - ٩٤ .

كما منع ابن السراج التعجب من الألوان والعيوب ، وذكر تعليل النحاة للمنع [1] .

وقد فصل أبو حيان أقوال النحاة فى هذه المسألة ، ولم يرجح مذهبا على الآخر . قال : واختلف فى العاهات والألوان ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يتعجب من العاهات ، وأجاز ذلك الأخفش والكسائى وهشام ، نحو : ما أعوره ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز من الألوان . وأجاز ذلك الكسائى ، وهشام مطلقا نحو : ما أحمره ، وأجاز بعض الكوفيين ذلك فى السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان ، وسمع الكسائى : ما أسود شعره ، ومن كلام أبى الهيثم : هو أسود من حنك الغراب ، وفى الحديث فى صفة جهنم : " لهى أسود من القار ، وفى الشعر :

أبيض من أخت بنى إباض [2]

وأبيضهم سربال طباخ [3]

---

١ - الأصول : ١ / ١٠٢ - ١٠٣ .

٢ - تقدم .

٣ - تقدم تخريجه .

وهذا عند البصريين شاذ ، لا يقاس عليه ، وقال ابن الحاج عندى جواز القياس (ما أفعله) : ما أبيض زيداً ، وما أسود فلانا فى الكلام والشعر . انتهى . وهى نزعة كوفية)[1] .

من هذا كله يتضح قوة المذهب البصرى حيث إن الفعل الدال على الألوان إما أن يكون على أصله (أفعلَّ) أو (أفعال) والفعل الثلاثي متقطع من هاتين الصيغتين ، فنظر فى منع التعجب إلى الأصل ، كما ذكروا عللاً أخرى ترجح ما ذهبوا إليه ، مع ضعف ما احتج به الكوفيون .

* * * * *

١ - ارتشاف الضرب : ٣ / ٤٥ - ٤٦ .

المسألة الخامسة عشرة

كلا - وكلتا

مثنيان لفظا ومعنى

ذهب الكوفيون إلى أن (كلا - وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا ، وتثنية معنوية

ولم يصرح ابن بابشاذ بذكر الكوفيين فى هذه المسألة فى شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٤١٠ وإنما قال : (فأما كلاهما وكلتاهما فلفظان مختلف فيهما) . ثم ذكر مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، والدليل الذى احتجوا به .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (الدليل على أنهما مثنيان لفظا ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الشاعر :[1]

فى كلتَ رجليها سُلامى واحده .·. كلتاهما مقرونةٌ بزائده[2]

١ - لم يعرف قائله ، الإنصاف : ٢ / ٤٣٩ . ولسان العرب : (كلا) ١٥/ ٢٢٩ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٣٨ وشرح الأشمونى : ١ / ٧٧ .

٢ - البيت من الرجز ، وسُلامى : هى العظام التى تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع ، والشاهد فى قوله : " كلتَ " حيث زعم الفراء والبغداديون أنها مفرد ، والمثنى : كلتا . وأجيب بأن الألف حذفت للضرورة .

فأفرد قوله : (كلت) فدلّ على أن (كلتا) تثنية .

وأما القياس فقالوا : الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقل
إلى الياء فى النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر ، وذلك نح
قولك : رأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما ، ورأي
المرأتين كلتيهما ، ومررت بالمرأتين كلتيهما ، ولو كانت الألف
فى آخرهما كالألف فى آخر " عصا - ورحا " لم تنقلب كما لم
تنقلب ألفيهما ... فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف " الزيدان
والعمران " دلّ على أنهما تثنيهما لفظية ومعنوية) [1] .

وقد اختار ابن مالك مذهب البصريين ، قال : (وأما
" كلا وكلتا " فمفرد اللفظ مثنيا المعنى ، واعتبار اللفظ فى
خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى : ﴿ كِلْتَا
الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [2] ولو اعتبر المعنى لقال : آتتا ، وقد جم
الشاعر الاعتبارين فى قوله : [3]

---

١ - الإنصاف : ٢ / ٤٣٩ - ٤٤١ .
٢ - سورة الكهف : من الآية ٣٣ .
٣ - نسب للفرزدق ونسب لجرير . الخصائص : ٢ / ٤٢٣ ، وابن يعيش : ١ /
، والمغنى : ١ / ٢٠٤ ، ولسان العرب : (سكن) ٩ / ١٥٦ ، وهم
الهوامع : ١ / ١٣٨ ، شرح الأشمونى : ١ / ٧٨ .

كلاهُمَا حين جَدّ الجرىُ بينهما

قد أقْلَعَا وكِلاَ أنفيهما رابى [1]

ولكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد فى موضع ، وإعراب المثنى فى موضع ، إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعراب المفرد إلا المقدر) [2] .

وقد ذكر ابن عصفور رأى البصريين ودليلهم ، كما ذكر رأى الكوفيين ودليلهم إلا أنه نحا إلى مذهب البصريين . قال : (ووجه الحمل على المعنى ؛ لأن كلا وكلتا ، وإن كانا مفردى اللفظ فهما مثنيان فى المعنى) [3] .

كما رجح ابن يعيش مذهب البصريين فى هذه المسألة . قال : (الصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا نحو قولك : كلا أخويك مقبل ... ومما يدل على إفرادها من

---

١ - البيت من البسيط ، والشاهد فى مجئ الضمير فى (كلا) و (كلتا) تارة مفردا حملا على اللفظ فى : (كلا أنفيهما رابى) وتارة مثنى حملا على المعنى فى قوله : كلاهما قد أقاما .
٢ - شرح التسهيل : ١ / ٦٧ .
٣ - شرح جمل الزجاجى : ١ / ٢٧٨ .

جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى ، كقولك : جاءنى كلا أخويك وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع ، ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما ، ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال ، وليس المثنى كذلك ، فإن قيل : فقد عاد الضمير إليها بلفظ التثنية نحو قوله : [1]

كلاهُما حين جَدّ الجرىُ بينهما

قد أقْلَعَا وكِلاَ أنفيهما رابى

فقال : قد أقلعا ، وأنت لا تقول : زيد قاما ، فالجواب أن هذا محمول على المعنى ، كما يحمل على معنى : كل ومن نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾[3] وفى موضع آخر :

---

١ - تقدم تخريجه .

٢ - سورة مريم : الآية ٩٥ .

٣ - سورة النمل : من الآية ٨٧ .

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[1] وقال : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾[2] فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالإفراد ، وعلى المعنى أخرى بالجمع ، فكذلك " كلا " لفظه مفردة ومعناها التثنية)[3] .

والراجح فى هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، ووافقهم كثير من النحاة[4] واعتبار اللفظ فى ضمير كلا وكلتا أكثر ، وبه جاء التنزيل .

* * * * *

---

١ - سورة يونس : من الآية ٤٢ .

٢ - سورة الحج : من الآية ١١ .

٣ - ابن يعيش : ١ / ٥٤ .

٤ - ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٧٦ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٤٥ ، وارتشاف الضرب: ٢/٦٠٩، وهمع الهوامع ٢ / ١٢٣ ، وشرح الأشمونى : ١ / ٧٨.

الخاتمة

الحمد لله على نعمه الوافرة ، وهباته الغامرة ، ما قدرناه حق قدره ، وما شكرناه حق شكره على ما أفاء علينا من نعم لا يحصيها عد ، ولا يحيط بها حد ، ومن أجل النعم وأشرفها نعمة هذا العلم الذى يتعلق بكتاب الله عز وجل ، لذا عُد من أعظم العلوم وأكرمها ؛ لأنه يصون اللسان من اللحن والتصحيف ، وبعد بحث وتنقيب عن آراء الكوفيين فى " شرح المقدمة المحسبة " لابن بابشاذ أستطيع أن أجمل النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث فيما يأتى :

أولا : البحث يعد إضافة جديدة إلى بحوث سابقة فى النحو الكوفى حيث إنه لم يحظ بوفرة المؤلفات التى حظى بها النحو البصرى .

ثانيا : البحث فصل المسائل الكوفية من شرح المقدمة المحسبة فجاءت مستقلة عن غيرها من الأقوال المختلفة التى ضمها ابن بابشاذ كتابه : " شرح المقدمة " .

ثالثا : أظهر البحث من خلال دراسة تطبيقية مذهب ابن بابشاذ النحوى حيث اعتمد كثير من الباحثين على ما ذكرته كتب

التراجم على أنه من حذاق البصريين ، وهو كذلك كما ظهر من خلال مسائل البحث ، إلا أننا نجد الدكتور/ شوقى ضيف يذكر أن لابن بابشاذ آراء يتفق فى طائفة منها مع الكوفيين والبغداديين والبصريين ، مما يدل دلالة واضحة أنه كان يمزج بين كل تلك المذاهب [1] .

رابعا : أظهر البحث شخصية ابن بابشاذ النحوية ، والتى لم تأخذ حقها فى الذيوع والشهرة . كما أن مؤلفاته لم تلق حظا من البحث والدراسة ، فجاء البحث مظهراً حق الكاتب والكتاب .

خامسا : تضمن البحث مسائل خلافية بين الكوفيين والبصريين لم تشر إليها كتب الخلاف النحوى كالإنصاف . منها ما ذكره من خلاف فى علامة التأنيث حيث إن التأنيث بالتاء هو قول البصريين ، وذهب الكوفيين إلى أن التأنيث بالهاء ، كما أورد خلافا بينهما فى ألف التأنيث المقصورة ، وألف التأنيث الممدودة [2] .

---

١ - المدارس النحوية : ص ٣٣٦ .
٢ - ينظر المسألة الثامنة .

ومن هذه المسائل الخلافية التى أوردها ابن بابشاذ ولم تشر إليها كتب الخلاف النحوى ، الخلاف فى ياء النسب بين الحرفية والاسمية [١] .

سادسا : أظهر البحث منهج ابن بابشاذ فى عرضه لمسائل النحو الكوفى حيث نراه يصرح بذكر الكوفيين كما فى المسألة الأولى ، والثانية، والثالثة ، والرابعة ، والثامنة . والتاسعة ، والحادية عشرة ، والثانية عشرة .

وأحيانا يذكر رأيا لنحوى وافق الكوفيين كما فى ذكره لرأى المبرد الذي وافق الكوفيين فى جواز تقديم المميز على عامله [٢] .

وتارة يذكر الخلاف دون تصريح بذكر الكوفيين نحو قوله : ومنهم من يقول ، كما فى المسألة الثانية ، أو قد اختلف الناس ، كما فى المسألة الخامسة ، أو وقال قوم ، كما فى المسألة السادسة ، أو قد أجاز بعضهم ذلك كما فى المسألة الثالثة عشرة .

---

١ - ينظر المسألة التاسعة .

٢ - ينظر المسألة العاشرة .

المصادر

١ -	ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى - تحقيق . د/ مصطفى أحمد النماس - الأولى ١٤٠٤هـ .
٢ -	الأشباه والنظائر فى النحو ، للإمام السيوطى - تحقيق د / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ .
٣ -	الأصول فى النحو ، لابن السراج - تحقيق .د/ عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة - بيروت١٤٠٧هـ .
٤ -	إعراب القرآن للنحاس - تحقيق . د/ زهير غازى زاهد - عالم الكتب ١٩٨٥م .
٥ -	الأعلام ، لخير الدين الزركلى ، دار العلم للملايين - ١٩٨٤م .
٦ -	إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى - تحقيق . د/ أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٦
٧ -	الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .
٨ -	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام - المكتبة العصرية - بيروت ١٩٩٢م .

٩ -	البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى - ط دار الفكر ١٩٨٣م .
١٠ -	بغية الوعاة ، للإمام السيوطى - تحقيق . د / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الحلبي ١٩٦٥م .
١١ -	التبيان فى إعراب القرآن ، لأبى البقاء - تحقيق . د/ على محمد البجاوى - إحياء الكتب العربية ، مصر ١٩٧٦م .
١٢ -	التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل ، لأبى حيان الأندلسى - تحقيق . د/ حسن هنداوى ، ط دار القلم ، دمشق ١٤١٨هـ .
١٣ -	حاشية الصبان على شرح الأشمونى - دار إحياء الكتب العربية .
١٤ -	الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق . د/ محمد على النجار - ط الثالثة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧هـ .
١٥ -	الدر المصون ، للشيخ السمين الحلبى - تحقيق . د / أحمد محمد الخراط - دار القلم ، دمشق ١٤٠٦هـ .
١٦ -	شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - ط الحلبى .
١٧ -	شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم - تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - ط دار الجيل - بيروت .

٢٨ -	شرح التسهيل . لابن مالك - تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ومدكور - دار هجر ١٤١٠هـ .
٢٩ -	شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور - تحقيق د/ صاحب أبو جناح - إحياء التراث الإسلامي - العراق ١٤٠٠هـ .
٣٠ -	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك - تحقيق د/ عدنان عبد الرحمن الدوري مطبعة العاني - بغداد .
٣١ -	شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبي - القاهرة .
٣٢ -	شرح المقدمة الجزولية ، للأستاذ أبي علي الشلوبين - تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٤هـ .
٣٣ -	شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ - تحقيق / خالد عبد الكريم - الطبعة الأولى - الكويت ١٩٧٦م .
٣٤ -	غاية النهاية في صفات القراء ، لابن الجزري - نشر ج برجستراسر - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٢م .
٣٥ -	فهرست ابن خير ، نسخ الشيخ فرنسشكة قداره تزيدين - نشر مكتبة الخانجي ١٤١٧هـ .
٣٦ -	كتاب الاقتراح ، للسيوطي - تحقيق . د / أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة القاهرة ١٣٩٦هـ .
٣٧ -	الكتاب لسيبويه ، تحقيق . د/ عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي ١٩٨٣م .
٣٨ -	الكشاف ، للزمخشري - ط دار المعرفة - بيروت .
٣٩ -	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة - مكتبة المثنى - بيروت .
٤٠ -	اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء - تحقيق/ غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر .
٤١ -	لسان العرب ، لابن منظور - دار صادر - بيروت .
٤٢ -	لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني - دار الكتاب الإسلامي لإحياء التراث ١٣٢٩هـ .
٤٣ -	المدارس النحوية ، تأليف . د / شوقي ضيف - ط دار المعارف ١٩٦٨م .
٤٤ -	مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي - تحقيق . د / حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ .
٤٥ -	معاني القرآن ، للأخفش - تحقيق . د/ عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - ط الأولى ١٤٠٥هـ .
٤٦ -	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة صبح - القاهرة.

٣٧ -	المقتضب ، للمبرد - تحقيق . د/ محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب - بيروت .
٣٨ -	نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات الأنبارى - تحقيق د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربى ١٤١٨هـ .
٣٩ -	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوى - دار المنار ١٩٨٧م .
٤٠ -	همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطى - تحقيق/ أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨هـ .
٤١ -	وفيات الأعيان ، لابن خلكان - المطبعة الميمنية - القاهرة ١٣١٠هـ .